

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٦

الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

وتؤيد فنلندا بيان الاتحاد الأوروبي.

خطاب السيدة تارجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيسة جمهورية فنلندا.

اصطُحبت السيدة تارجا هالونين إلى داخل قاعة

الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة

تارجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا، وأن أدعوها إلى

مخاطبة الجمعية.

الرئيسة هالونين (تكلمت بالانكليزية): أود أولاً أن

أهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة

والستين للجمعية العامة. نعرب عن تأييدنا الكامل

لرئاستكم.

أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على جهوده

الدؤوبة للنهوض بالأمم المتحدة وقيمها.

إن عالمنا يواجه تحديات لا يمكن التنبؤ بها من قبيل  
تغير المناخ وأزمة المواد الغذائية. والاضطراب الاقتصادي  
الراهن يتطلب أيضاً عملاً حاسماً. وفي الوقت نفسه لم يكن  
بوسعنا تخليص أنفسنا من الأزمة التقليدية. ومن سوء الطالع  
أن الصراعات المسلحة لا تزال حقيقة في جميع أرجاء العالم.  
وفي أحيان كثيرة جداً لا نستطيع نحن أعضاء المجتمع الدولي،  
الاتفاق على رد موحد. وفي أحيان كثيرة نخذل الناس  
المتأثرين بالفقر والصراعات.

إن الحاجة إلى المواءمة بين البنيان الدولي وهذه  
التحديات هي الآن أشد من أي وقت مضى. ونحتاج إلى أمم  
متحدة كفؤة لإيجاد حلول مشتركة لمستقبلنا. فالأمم المتحدة  
تمثل الأمن الجماعي في أكبر شكله العالمي. وفنلندا ملتزمة  
ببناء عالم يتسم بمزيد من الأمن والإنصاف والعدالة من  
خلال أمم متحدة مُصلحة وموثوقة.

وقد أسعدني في وقت سابق من هذا الأسبوع أن  
قدمت إلى الأمين العام التقرير الأخير عن عملية هلسنكي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المستفيضة من جانب البلدان النامية. وعلينا أن ندعم مهمة أشد البلدان ضعفا في تكيفها مع تغير المناخ ومكافحته.

وهناك دلائل متزايدة على أنه يمكن تقليص الفقر، وخاصة في المناطق الريفية عن طريق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. والغابات هامة جدا في التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة. وفنلندا لديها تاريخ طويل في الإدارة المستدامة للغابات ونفهم أثرها على التنمية الريفية والعمالة. ونود من الأمم المتحدة أن تكثف من جهودها لمساعدة الحكومات والمجتمعات على تحسين قدراتها في مجال التنمية الريفية والإدارة المستدامة للغابات. وبالطبع أنا على استعداد للعمل مع الآخرين في هذا المجال.

ويسرني أيضا أن أكون مضيفا مشاركا مع رئيسة ليبريا، صديقتي السيدة إيلين جونسون - سيرليف، في الندوة الدولية بشأن تمكين المرأة التي ستعقد في ليبريا في الشهر المقبل. وسيتناول المؤتمر دور المرأة في تغير المناخ والأمن والحكم والقيادة.

إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يمثل تحديا ينطوي على آثار عالمية. ومرة أخرى فإن النساء والأطفال الذين هم أشد الناس ضعفا يعانون أشد المعاناة. والنقص في مخزونات المواد الغذائية يؤدي إلى تدهور النظم الغذائية ويمكن أن يستحث الاضطراب الاجتماعي.

إن العمل الحكومي الفعال وتحسين التنسيق بين المانحين في غاية الأهمية في معالجة الأزمة الغذائية. وإطار عمل الأمم المتحدة الشامل مبادرة رائعة للتصدي لهذا التحدي العالمي.

وبالتوازي مع الاستجابة في الأجل القصير، يجب إيلاء اهتمام للسياسات المتوسطة والطويلة الأجل في تحسين الأمن الغذائي. ودعم القطاع الريفي هام للغاية للتنمية المستدامة والعدالة، والنمو والرفاه. وعلاوة على ذلك، فإن

بشأن العولمة والديمقراطية. والرسالة السياسية الرئيسية من هذه المبادرة المشتركة بين فنلندا وجمهورية ترازيا المتحدة مفادها أن بعض التحديات التي تشكلها العولمة لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين. فالأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دورا هاما في تيسير وتطوير ممارسة جديدة لهذا التعاون.

ولا بد من التطرق بمهمة لمسألة تغير المناخ. وبخلاف ذلك قد تُمحي منجزاتنا في مجال التنمية المستدامة بل وربما تثار الشكوك حول مستقبل البشرية بأسره. والظواهر الجوية الشديدة التي شهدناها مؤخرا يمكن أن تكون إشارة خطيرة على التحديات التي نوشك على مواجهتها. أن الانخراط المتعدد الأطراف وتقاسم المسؤولية هما الوسيلة الوحيدة الفعالة لتناول هذا الخطر العالمي. وعدم المبالاة ليست عذرا للتقاعس. فتغير المناخ مسؤوليتنا نحو الأجيال المقبلة. وما من مكان للسياسة الضيقة الأفق أو الاتهامات.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور طليعي في الاستجابة العالمية لتغير المناخ. ويجب أن نتوصل إلى اتفاق عالمي شامل بشأن نظام مناخي دولي جديد. وسوف يعقد مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل. ومن الجلي أنه لا بد من تنفيذ الالتزامات العالمية وتكتملتها أيضا بأعمال وطنية وإقليمية. ومن المهم أن ندرج جميع أصحاب المصالح، ابتداء من المنظمات غير الحكومية إلى شركات القطاع الخاص ومن المواطنين إلى الحكومات. إننا بحاجة الجميع؛ ومن الضروري أن يكون بوسع النساء المشاركة مشاركة كاملة في هذا العمل.

ويتعين على البلدان الصناعية أن تتحمل قسطها في التخفيف من آثار تغير المناخ. ولكن لا يمكن للمفاوضات الدولية بشأن النظام المناخي أن تنجح من دون المشاركة

التقليدية لإدارة الأزمات. ويجب علينا - بشكل أفضل مما عليه الحال اليوم - أن نأخذ بعين الاعتبار النساء والأطفال في الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

لقد اتخذنا قرارات جيدة. وعلينا أن نجعلها واقعا. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن فنلندا قد نشرت يوم الجمعة الماضي خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل أن نتخذ حذونا المزيد والمزيد من البلدان الأعضاء.

وفضلا عن ذلك، لا يمكن إحلال السلام المستدام بدون العدالة. وتؤيد فنلندا بقوة المحكمة الجنائية الدولية في رفضها الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية.

وأخيرا، أود أن تشاطروني ذكرياتي وتجربتي. لقد كان لي الشرف قبل ثمانية أعوام أن أشارك في رئاسة مؤتمر قمة الألفية مع سام نوجوما رئيس ناميبيا. وشهدنا زعماء كانت لديهم الروح والجرأة لاعتماد إعلان الألفية والالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن واجبنا أن نفني بهذه الالتزامات. إن أفريقيا تحتاج إلى تكريس اهتمامنا ودعمنا، على النحو الذي اتفق عليه بالأمس. فلنعمل من أجل ذلك، لأنه قد آن الأوان اليوم مرة أخرى، وفي هذه القاعة، لتتعهد بالتزامنا المشترك نحو أفكار الأمم المتحدة وقيمها.

ولعل جميع الحاضرين يذكرون ما يدعوننا الميثاق إلى القيام به، وهو: "أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلام والأمن الدولي". ومع أن مفهوم الأمن قد تغير وأصبح أوسع نطاقا، تقع على عاتقنا المسؤولية عن متابعة دعوة الميثاق هذه وترجمتها إلى أفعال.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلت به من فورها.

تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة من بين أفضل النهج للتكيف مع تغير المناخ.

ومسألة المواد الغذائية يمكن أيضا أن توفر فرصا. وإذا ما تم تقديم الدعم للبلدان النامية بروح المساعدة من أجل خطة التجارة، يمكن لتلك البلدان أن تستفيد من إمكانيتها الزراعية، بما في ذلك التصدير. وعلينا أن نكفل مرة أخرى استفادة النساء والرجال من الدعم، مع الإبقاء في الأذهان أن النساء تنتج معظم المواد الغذائية في العديد من البلدان النامية.

وتقوم الأمم المتحدة حاليا بوزع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين والمدنيين في عمليات حفظ السلام. وهذا رقم كبير وعلينا نحن الدول الأعضاء أن نستمر في دعم جهود الأمم المتحدة في هذا الميدان. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعمل معا عن كثب في تحمل عبء منع الصراعات وحلها.

ينبغي إقامة المزيد من التعاون مع الاتحاد الأفريقي. ولدينا بالفعل تعاون طيب وتجربة جيدة في منطقتنا، لأن تحسين الكفاءة وتحسين التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ما زال يمثلان أولوية كبرى. في كوسوفو، وفي جورجيا أيضا قبل وقت قصير، ما زلنا نواصل التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولذلك أجرؤ أيضا على القول إنه ينبغي تقديم المزيد من التعاون مع الاتحاد الأفريقي. إن استمرار وجود حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى من شأنه أن يسهم في توسيع نطاق جهود تحقيق الاستقرار، محليا وإقليميا على حد سواء.

وتتطلب معالجة الصراعات المتعددة القائمة اليوم اتخاذ نهج شامل نحو توفير الأمن. يجب استخدام التجارة والسياسات الإنمائية والمعونة الإنسانية إلى جانب الأدوات

وإننا نعلم ما حصل بعد ذلك. فلقد أصر البعض في المجتمع الدولي على الإبقاء على حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في عام ١٩٩١، وهو ما عزز بالتالي الميزة العسكرية الكاسحة والواضحة لنظام ميلوسيفيتش، الذي كان عازما على تدمير البوسنة والهرسك وشعبها. ولقد برروا هذا المسار بادعاء أن رفع حظر السلاح كان سيعني صب الزيت على النار. وكانت النتيجة هي إخماد النار بدماء الأبرياء.

ووفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية، قُتل ٢٠٠.٠٠٠ شخص - منهم ١٢.٠٠٠ طفل - وتم اغتصاب ما يصل إلى ٥٠.٠٠٠ امرأة، وأجبر ٢,٢ مليون شخص على الفرار من ديارهم. ولقد كانت حقا إبادة جماعية وإبادة مجتمعية. وكانت نية مرتكبي هذه الإبادة الجماعية هي التدمير الدائم للنسيج المتعدد الأعراق والفريد للبوسنة والهرسك من خلال المذابح الجماعية والاغتصاب والتعذيب وإساءة المعاملة والطرود والنهب. وبالرغم من هذا، كان سلوك المدافعين عن بلدنا سلوكا مشرفا، وكما برهنت على ذلك تبرئة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لمعظم أعضاء القيادة العسكرية للبوسنة والهرسك.

وقد بلغ كل ذلك الذروة في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وقضت المحكمة الجنائية الدولية - المحكمة التابعة لهذه المنظمة - في حكمها الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بأن "صرب البوسنة صمموا ونفذوا خطة لإعدام أكبر عدد ممكن من الرجال البوسنيين المسلمين في سن الخدمة العسكرية الموجودين في الجيب" (الفقرة ٢٩٢)، وأن "الأعمال التي ارتكبت في سريبرينيتسا ... ارتكبت بالقصد المحدد للتدمير الجزئي لجماعة مسلمي البوسنة والهرسك على هذا النحو؛ وبناء على ذلك ... كانت هذه الأعمال أعمال إبادة جماعية، ارتكبتها أعضاء [جيش جمهورية صربسكا] في

اصطحبت السيدة تاريا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد حارث سيلايدجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك**

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد حارث سيلايدجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حارث سيلايدجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد سيلايدجيتش** (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

وأود أن أعرب عن امتناني للسيد سرجان كريم الذي تولى باقتدار رئاسة الجمعية خلال العام المنصرم، وأن أهنئكم، أيها الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، الرئيس الجديد للجمعية العامة. كما أشكركم، سيدي، على إطلاق للنداء المثلهم من أجل احترام القيم الأخلاقية الأساسية والعالمية.

إن المرة الأولى التي وقفت فيها على هذه المنصة كانت في أيار/مايو ١٩٩٢، بصفتي وزير خارجية البوسنة والهرسك التي كانت قد نالت استقلالها حديثا. وفي ذلك الوقت، كنت أروي الفظائع البشعة التي كانت تتكشف فصولها في بلدي. كما أنني حذرت من أن تلك الفظائع، إن لم تتوقف، ستزداد فظاعة. وفي الواقع، فإني طلبت مجرد منح البوسنة والهرسك حق الدفاع عن نفسها، وهو الحق الذي يكفله الميثاق.

وإذا كانت تلك المبادئ قد تم تطبيقها، هل كانت المؤسسات التي حددتها محكمة العدل الدولية بوصفها المرتكبة لجريمة الإبادة الجماعية ستظل قائمة؟ هل كانت أجزاء كبيرة من البلد ستظل مُطَهَّرَة عرقياً؟ هل كان ما يزيد على مليون شخص من اللاجئين والمشردين سيظلون خارج ديارهم؟ باختصار، هل تسمح هذه المبادئ بالقبض على كارادجيتش والإبقاء في الوقت نفسه على نتائج المشروع الذي نُفِّذَه؟ في الواقع، أعلنت اليوم محكمة لاهاي فقط عن عريضة اتهام منقّحة ضد كارادجيتش تتهمه فيها بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية بحق البوسنيين والكروات معا في ٢٧ بلدية في البوسنة والهرسك. وستزيد هذه العملية من توريث نظام ميلوسيفيتش في التخطيط لارتكاب تلك الجرائم وتنفيذها.

إننا لا نستطيع أن نعيد الحياة إلى الأموات، ولكننا نستطيع أن نمنح الكرامة والعدالة للناجين من هذه الجرائم. ليس القصد مما نقوله اليوم هو الماضي، بل القصد هو المستقبل، وليس بالنسبة للبوسنة والهرسك وحدها. إننا لا ندين بذلك للضحايا والناجين فحسب، بل للإنسانية جمعاء. يجب أن تكون الرسالة التي نبعث بها إلى من يُحتمل أن يرتكبوا الجرائم باسم إيديولوجيات ملتوية رسالة واضحة تمام الوضوح، وهي الامتناع عن مجرد التفكير في ارتكاب هذه الجرائم؛ فأعمالكم الإرهابية لن تؤتي ثمارها. تلك هي الرسالة التي ينبغي أن نبعث بها.

في البوسنة والهرسك، أتاحت لنا فرصة تحقيق ذلك من خلال التنفيذ المستمر لاتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥، والذي أنهى العدوان، وأوقف جريمة الإبادة الجماعية، وحقق السلام. تلك هي الإنجازات الرئيسية التي حققها، والتي لا نغالي في تأكيد قيمتها.

سريبرينيتسا وحوّلها ابتداءً من حوالي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥.“ (الفقرة ٢٩٧)

ومن خلال ما اتخذته الأمم المتحدة وما غفلت عن اتخاذه من إجراءات، فإنها تتحمل، وباعترافها هي نفسها، جزءاً من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في سريبرينيتسا. وفي الواقع، يقول تقرير الأمين العام عن سريبرينيتسا لعام ١٩٩٩، وبما لا يدع مجالاً للشك، إنه:

”عن طريق الخطأ وسوء التقدير والعجز عن إدراك حجم الشر الذي واجهنا، تقاعسنا عن تقديم نصيحتنا من العون لإنقاذ أهالي سريبرينيتسا من حملة القتل الجماعي الصربية... إن سريبرينيتسا جسدت حقيقة لم تفهمها الأمم المتحدة والعالم بشكل عام إلا بعد فوات الأوان: وهي أن البوسنة كانت قضية أخلاقية أكثر من كونها نزاعاً عسكرياً. وستظل مأساة سريبرينيتسا هاجساً يقض مضجع تاريخنا إلى الأبد.“ (A/54/549، الفقرة ٥٠٣)

إننا لا نريد أن تلاحق الأمم المتحدة تلك المأساة. فمصادقية هذه المنظمة تشكّل أهمية بالغة للعالم حتى نحملها عبء هذا الفشل. فمن الممكن ارتكاب الأخطاء، ولكن يجب ألا تتكرر هذه الأخطاء. إننا نريد أن تصحح الأمم المتحدة تلك الأخطاء. وفي الواقع، هذا ما يلزم به القانون الدولي. إن مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، المعتمدة في القرار ٨٣/٥٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تنص على أنه ”لا تعترف أي دولة بشرعية وضع ناجم عن إخلال خطير [بقاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي العام]“، والتي تتضمن بوضوح جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ”ولا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع“ (المادة ٤١).

لقد آن الأوان لتصحيح هذه الأخطاء. إننا على وشك البدء بالعمل على وضع الدستور الجديد للبوسنة والهرسك، وستجيب نتائج تلك العملية على الكثير من هذه الأسئلة.

وإلى هؤلاء الذين يسعون الآن إلى إضفاء الشرعية على الانتهاكات المنهجية لاتفاق دايتون للسلام، يجب أن نقول جميعاً: لا يكون لديكم أدنى شك في أن جريمة الإبادة الجماعية لن تمر دون عقاب. وإلها مسؤولية هذه المنظمة أن تقوم بذلك. إن مرور الإبادة الجماعية دون عقاب من شأنه أن يبعث برسالة خطيرة إلى جميع أنحاء العالم، وأن يقوض بالتأكيد فرص تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة.

ليس الباحثون عن العدالة هم أعداء السلام. إنهم حراس السلام. وكما قال الأمين العام اليوم، فإن العدالة هي ركيزة السلام والاستقرار. وهذا كل ما يعنيه هذا البيان. هناك بالتأكيد في البوسنة والهرسك من لا يوافقون على ذلك، ولكنهم بالتأكيد ليسوا ضحايا للإبادة الجماعية.

إننا لا ننسى المساعدة التي تلقيناها من بلدان كثيرة ممثلة هنا اليوم، والتي لقي عدد من جنودها ودبلوماسيها وعملها وصحفيها حتفهم في البوسنة والهرسك بينما كانوا يعملون على إنهاء العدوان وتحقيق السلام وتخفيف المعاناة عن الناس، أو التأكد من تعريف بقية العالم بما يحدث هناك. ولهذا نشكرهم مرة أخرى، ونجدد تعازينا لأسرهم.

وهناك حتى عدد أكبر من البلدان قد ساعدتنا على إعادة بناء مجتمعنا بعد العدوان، وإننا نعرب لها عن امتناننا الحار على ذلك. ولا تزال البوسنة والهرسك بحاجة إلى تلقي المساعدة في هذا الصدد، ونأمل أن تتمكن من العمل معاً من أجل كفاءة تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في بلدي وفي المنطقة وفي العالم.

ومع ذلك، كان المقصود باتفاق دايتون للسلام أن يزيل آثار جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وقد توفرت له جميع العناصر اللازمة لذلك. وبدلاً من ذلك، كانت أحكامه، وكما قالت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك، ضحية:

”لممارسة منهجية ومستمرة ومتعمدة من جانب السلطات العامة في جمهورية صربسكا بهدف منع ما يسمى عودة الأقليات، سواء عن طريق المشاركة المباشرة في حوادث العنف أو عن طريق التخلي عن مسؤولية حماية السكان من ... أعمال العنف المرتكبة بحقهم بسبب انتمائهم العرقي وحده“.

لم يقصد اتفاق دايتون على الإطلاق ترسيخ هذا الفصل العنصري الإثني في البوسنة والهرسك. فلم يؤد بنا تنفيذ اتفاق دايتون للسلام إلى هذه النتيجة، بل كان انتهاك أحكامه الأساسية هو الذي قادنا إلى ذلك. وسيكون من الخطأ الجسيم أن نقر بقانونية وشرعية هذه النتيجة. وتقع على هذه المنظمة مسؤولية تصحيح ذلك الوضع. ومثلما كان ينبغي أن لا نضطر إلى تهريب الأسلحة إلى داخل بلدنا للدفاع عن أنفسنا، فإنه ينبغي أن لا نضطر الآن إلى تهريب مبادئ حقوق الإنسان الأساسية والعدالة والديمقراطية إلى داخل البوسنة والهرسك.

وبدون تصحيح هذا الخطأ، هل يمكننا حقاً أن نحتفل بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر القادم؟ علاوة على ذلك، هل نستطيع أن نحتفل بالذكرى السنوية الستين لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها إذا ظل الحكم الأول والوحيد الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن جريمة الإبادة الجماعية قابلاً في محفوظات المحكمة؟

رواندا، نشهد تحقيق معدل نمو اقتصادي سليم، حيث يصل المتوسط السنوي لهذا النمو إلى ٧ في المائة، ويتم ذلك بشكل متزايد في بيئة منفتحة ومؤاتية تشجع المستثمرين المحليين والأجانب. كما أننا نواصل تعزيز تكاملنا الإقليمي في مجتمع شرق أفريقيا. وذلك أمر أساسي لإيجاد سوق أوسع وأكثر حيوية، من شأنها أن تصبح بوابة أكثر فعالية وكفاءة للأعمال التجارية العالمية.

وفيما يتعلق بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، فإننا نحقق تقدما كبيرا ومستمرًا. وفي الانتخابات البرلمانية الرواندية التي جرت مؤخرا لانتخاب أعضاء مجلس النواب، حققت المرأة نجاحا باهرا وزاد تمثيل النساء في البرلمان الجديد من ٤٩ إلى ٥٥ مقعدا. إننا نؤمن أن ذلك، إلى جانب تعزيز وضع المساواة بين الجنسين في بلدنا، فإنه يمثل تقدما سليما نحو تحقيق رؤية رواندا موحدة وديمقراطية ومزدهرة.

واسمحوا لي أن أتناول مسألة قد تكون لها انعكاسات أوسع نطاقا، وأعني مسألة العدالة، وتحديد أدق مسألة الولاية القضائية العالمية وسوء استخدامها. ومن الأهمية بمكان ألا يلجأ من يعتبرون أنفسهم دولا كبرى إلى إساءة استخدام أداة العدالة الدولية تلك وألا يفرضوا قوانينهم وولايتهم القضائية على البلدان التي يعتبرونها أضعف منهم. وإذا لم يكبح ذلك، فإن المرء لا يملك إلا أن يتصور الفوضى القانونية التي ستنشأ عن قرار أي قاض في أي بلد بتطبيق قوانين محلية على دول أخرى ذات سيادة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكفل خدمة الولاية القضائية العالمية لأهدافها الأصلية، وهي إقامة العدل والتزاهة على المستوى الدولي، وليس إساءة استخدامها.

وما من شك في أن تغيير المناخ يمثل واحدا من التحديات الأساسية في عصرنا. وتتعرض أفريقيا لتأثيره

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حارس سيلاديتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كاغامي** (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا مرة أخرى من أجل التأمل في التحديات الكبرى، الوطنية والإقليمية والعالمية، وكيف يمكننا معا، بوصفنا الأمم المتحدة، أن نجد التزامنا بإيجاد حلول لها. ويسعدني أيما سعادة أن أشاطر الجمعية العامة بعض الرؤى بشأن الطريقة التي تؤثر بها بعض تلك التطورات العالمية على رواندا وعلى منطقتنا، إذ نواصل العمل على تعزيز مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية بغية تحسين ظروف حياة مواطنينا.

وفي سياق مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن استراتيجية الجيل الثاني التي اعتمدها لتخفيف الفقر يتعاضد زخمها في أفريقيا، وفي شرق أفريقيا ورواندا، ويجري تنفيذها في سياق تعزيز الاستقرار والسلام. وفي

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد فالدياس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا**

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطُحِب السيد فالدياس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فالدياس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أدامكوس** (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن عظيم احترامي لرئاسة الجمعية العامة في إدارتها لأعمال المنظمة خلال تناولها القضايا والتحديات العالمية.

عندما وقفت على هذه المنصة منذ ١٠ سنوات، كانت قائمة المسائل التي تقتضي المعالجة بصفة عاجلة مماثلة لما هي عليه الآن تقريبا، ولكن الشعور السائد كان مختلفا. فبروتوكول كيوتو كان قد تم توقيعه بالكاد وكانت التحضيرات جارية على قدم وساق لمؤتمر قمة الألفية، بما في ذلك وضع الأهداف الإنمائية للألفية. وأبدى المجتمع الدولي إرادة وطموحا لحل القضايا العالمية، مهتديا بمبادئ الأمم المتحدة وقيادتها.

بشكل خطير. وما زالت الصحاري والمناطق الجافة تحتل مساحات متزايدة من الأراضي. كما أن الاعتماد المفرط من جانب سكاننا على الخشب كمصدر للطاقة يؤدي إلى إزالة الأحراج بشكل مفرط. فضلا عن ذلك، فإن الأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها وأنماط هطول الأمطار، إلى جانب القدرات العلمية والتكنولوجية المحدودة، يقوض قدرة قارتنا على الإدارة الفعالة لموارد المياه.

إننا في رواندا نأخذ تلك التحديات بجدية شديدة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، عقد في كيغالي المنتدى الأفريقي لتغير المناخ، الذي جمع واضعي السياسات وقادة الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والعلمية من مختلف أنحاء العالم. وأكد المجتمعون أن على المجتمع العالمي أن يبادر فوراً إلى التفكير على نطاق عالمي والتصرف على صعيد محلي من أجل تحويل القرارات إلى أفعال. ولبلوغ تلك الغاية، فإننا مصممون على تكثيف جهودنا في مجالات إعادة التحريج، وبناء المصاطب على سفوح التلال والري على النحو الذي يكفل الاستغلال الأمثل للأراضي ومصادر المياه، بالإضافة إلى منع تآكل التربة. ولا مفر من الشراكة على مستوى المجتمع العالمي لكي نعمل بسرعة على حماية كوكبنا في إطار الاتفاقية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

ورواندا ملتزمة بالسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلينا ألا ننسى أن عملية الحل الشامل للمسألة المتعلقة بمرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا لم تكتمل حتى الآن. ونحن على استعداد لأن نؤدي دورنا في معالجة هذه المسألة في سياق الأهداف العامة لتوطيد الاستقرار والسلام في قارتنا. ومرة أخرى، أؤكد للجمعية تصميمنا والتزامنا بإقامة عالم أفضل وأكثر أمانا.



ولكننا ربما نكون قد عجزنا عن الرد أيضا لضعف طراً على إيماننا بالأمم المتحدة. فجوهر رسالة هذه المنظمة هو حماية حياة الإنسان وحقوقه، ولكن الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء تأييدا لحقوق الإنسان يتناقض يوما بعد يوم. وما زال يوجد في العالم نحو ٢٦ مليونا من المشردين داخليا، وذلك في مناطق منها السودان والصومال ودولتا جورجيا وأذربيجان في جنوب القوقاز، وأماكن أخرى. وواجهنا في العام الماضي وحده مشاكل خطيرة في أركان مختلفة من الكوكب، منها ميانمار والسودان وزمبابوي. وكان العالم يحتاج إلى قيادة الأمم المتحدة، ولكن المنظمة لم تتصرف بما يتفق مع ذلك. ويُعزى هذا إلى أن بعض الدول تستتر وراء الدقائق التقنية أو وراء درع السيادة الوطنية، فتصيب الأمم المتحدة بالشلل.

ومن الواضح تماما أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تستمر في العمل كأن شيئا لم يحدث. فهي بحاجة إلى إصلاح وإلى القيام بدور أكبر في المجالات التي ستحدد مستقبل القرن الحادي والعشرين، كالطاقة وأمن المعلومات ومكافحة الإرهاب ومحاربة الأصولية وما إلى ذلك. فيال متى سنظل نتبع تعاريف الأمن الخاصة بحقبة الحرب الباردة، متغافلين عن أخطار القرن الحادي والعشرين الأقل ظهورا ولكنها ليست أقل شأنا؟ فعندما استعاد بلدي استقلاله وانضم إلى عضوية الأمم المتحدة منذ ١٧ عاما بعد الاحتلال السوفييتي، قيل لنا إنه لن يجرؤ أمثال مولوتوف وريينتروب مرة أخرى على تقرير مستقبل الدول الأخرى. وفي العام القادم، سنحیی ذكرى مرور سبعين عاما على بروتوكولات مولوتوف - ريينتروب السريّة الشائنة.

غير أنه ما زال يتعين على ليتوانيا وغيرها من دول الاتحاد السوفييتي السابق أن تكافح التحريف التاريخي الذي يتسرب إليها من أبراج الكرملين والادعاءات الصارخة بأن دول البلطيق لم تكن محتلة وأن أوكرانيا لم تتعرض للمجاعة

ولكن هل نجحنا في تحويل تلك الإرادة الجماعية إلى أعمال حاسمة وقائمة على المبادئ؟ يتعين على الاعتراف بأن كثيرا من الدول، كبيرها وصغيرها، لديها اليوم من دواعي القلق ما يفوق ما كان لديها قبل عشر سنوات بكثير. فالיום نشعر بأننا أقل أمنا. ويبدو أن هيكل النظام الدولي ذاته يتهاوى، ويحرمانا من الحماية التي يوفرها القانون الدولي والمؤسسات الدولية. ويزداد ذلك وضوحا في منطقتي، في أوروبا الشرقية وفي الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي عما هو في أي مكان آخر.

ولننظر إلى أمن الطاقة. لقد قطعت إمدادات النفط عن ليتوانيا دون سابق إنذار، وليس أمامنا أدنى فرصة لإجراء حوار متحضر طبيعي عن كيفية حل هذه المشكلة. وقطعت إمدادات الغاز عن جارتينا أوكرانيا وبيلاروس. وبناء عليه، وعشية إغلاق محطتنا المستقلة الوحيدة لتوليد الطاقة، يوجد لدينا مبرر جدي للغاية للقلق بشأن المخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها مستقبل اقتصادنا. بل وأقول أيضا إن بلدانا أخرى في منطقتنا لديها كذلك شواغل بشأن إمدادات الطاقة التي لا يعتمد عليها. وتهدد هذه الحالة استقرار المنطقة بأسرها. ولا يسع الأمم المتحدة أن تكون مجرد مراقب سلبي إذا ما تهدد الخطر القيم العالمية والقانون الدولي. وما أكثر ما نضل متفرجين في مواجهة الأزمات الأمنية المتصاعدة.

وفي الأحداث التي وقعت في جورجيا منذ شهر قليل ما يبرهن على ذلك. فقد عجزت الأمم المتحدة إلى حد كبير عن التصدي لعمل من أعمال العدوان على دولة صغيرة عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢. ولعلنا عجزنا عن الرد لأن أحد الجانبين المعنيين بالصراع عضو دائم في مجلس الأمن، الذي يضطلع بمسؤولية حماية ميثاق الأمم المتحدة ومختلف القرارات الصادرة عن المنظمة نصا وروحا.

القلق إزاء الدعوات الجديدة إلى مراجعة الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي، بدلا من الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها أمام المجتمع الدولي برمته.

وينبغي أن يظل الأمن القائم على التعاون المبدأ الرئيسي لمختلف المنظمات الأوروبية وللعلاقات الدولية ككل. أما فلسفة توازن القوى، التي تزداد شعبيتها من جديد في بعض العواصم، فلا مكان لها في أوروبا المعاصرة. وبما أن الأمن لا يتجزأ، فمن مصلحة المجتمع الدولي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في تعزيز الدبلوماسية الوقائية وتفعيل مبدأ "المسؤولية عن الحماية".

وينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر استجابة للتهديدات الناشئة، مثل إمدادات الطاقة التي لا يعول عليها، والأصولية، والهجمات الحاسوبية. ولا يهم إذا كان العالم أحادي القطب أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب. فحياة البشر وحقوق الإنسان تظل في صلب اهتمام عالمنا. وما من عالم غير هذا العالم يمكنه أن يوجد هيكلا للعلاقات بين الدول يكون قابلا للاستمرار فعلا هيكل يقوم على الثقة والانفتاح واحترام حقوق الإنسان. لكن هل رأينا جهودا لإيجاد مثل هذا الهيكل خلال الصراع بين جورجيا وروسيا؟ ما رأينا هو محاولات متجددة لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ أو مصالح خاصة. وينبغي أن يكون ذلك الأمر غير مقبول للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. والانقسام والإقصاء علاج سيئ لتسوية الصراعات. وبالتالي، فمسؤولية تسوية الصراعات في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وأماكن أخرى ينبغي أن يتحملها المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية، وليس أحد الأطراف المشاركة، التي يتعذر عليها أن تبقى محايدة.

ويجب علينا أيضا أن نبقي على الالتزامات بوضع سياسات قائمة على القيمة. فبفضل التزامنا بالتغيير

الكبرى (هولودومور)، التي لقي فيها ملايين الأشخاص حتفهم على يد ديكتاتور لا يعرف الرحمة. ألا ينبغي أن يدق ناقوس الخطر في أرجاء المجتمع الدولي بأسره حين نرى محاولات صفيقة كهذه لإخفاء الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؟

واليوم يحيي بلدي ذكرى الإبادة الجماعية لليهود الليتوانيين. وقد كانت تلك المأساة تذكرة قوية لنا جميعا بما تنطوي عليه الحرية من ضعف، ولكنها تعلمنا أيضا أن الجهود الصادقة للاعتراف بالجرائم المرتكبة تعين الدول على التصالح وتوجد منطقة يسودها السلام والأمن والاستقرار حقا. ولذلك فإننا في هذا اليوم المشهود لا نكتفي بأن نتذكر، بل نتعلم كذلك.

وإذا كنا نريد إصلاح الأمم المتحدة بطريقة مجدية، فرما ينبغي لنا أن نمنع النظر في تجربة الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. فاستنادا إلى تلك التجربة، من الواضح أنه ينبغي لنا أن نعزز الديمقراطية في الداخل لإيجاد الحكم الجيد والقيادة المسؤولة. وربما لن يحمينا القادة المسؤولون من جميع التحديات العالمية، غير أنهم، سيسعون على الأقل، إلى التعاون مع شعوبهم والدول الأخرى بغية حل مشاكلهم الملحة.

ولا يمكن تحقيق الأمن الذي لا يتجزأ فعلا إلا من خلال التكامل. وللأمن الذي لا يتجزأ معنى وأهمية خاصين بالنسبة للدول الصغيرة، التي غالبا ما تقع ضحية لإعادة رسم الخرائط. وأنا على اقتناع بأن التفاعل والتعاون بين منظمات مختلفة - مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا - كانا وينبغي أن يظلا أساس الأمن والاستقرار في أوروبا. وهناك مصاعب وأوجه خلل، غير أنه ليس هناك بديل، ولا حاجة إلى بدائل جديدة. ولذلك، أشعر ببالغ

أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

### الرئيس أحمدي نجاد (تكلم باللغة الفارسية، وقدم

الوفد نصا باللغة الانكليزية): أحمد الله سبحانه وتعالى على إتاحة فرصة أخرى لي للحضور في هذه الجمعية العالمية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تكلمت أمام الجمعية عن الآمال العريضة في بناء مستقبل مشرق لمجتمع البشر، وعن بعض الحلول لتحقيق السلام المستدام وتعزيز المحبة والتراحم والتعاون. كما تكلمت عن الأنظمة غير العادلة التي تحكم العالم؛ والضغوط التي تمارسها بعض القوى التي تسعى إلى هضم حقوق أمم أخرى؛ والقمع المفروض على غالبية المجتمع العالمي؛ لا سيما على شعوب العراق وفلسطين ولبنان وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا؛ عن التحديات التي نواجهها، مثل الجهود الرامية إلى القضاء على حرمة الأسر، وتدمير الثقافات، وإهانة القيم النبيلة، وإهمال الالتزامات وتوسيع نطاق التهديدات؛ فضلا عن سباق التسلح وعدم قدرة الأنظمة الجائرة التي تُسير شؤون العالم على إصلاح الوضع القائم.

وبظهور تطورات جديدة مختلفة، انكشف ضعف الآليات القائمة بشكل أكبر. لكن، في الوقت نفسه، برز توجه مشجع، نشأ في أفكار الشعوب ومعتقداتها، وأصبح أكثر قوة. وعلى خلفية اليأس الذي سببته التطورات الجديدة، أشعل هذا التوجه بصيصا من الأمل في قلوب بني البشر في مستقبل مشرق ومنشود وجميل.

وأود اليوم أن أتحدث إلى الجمعية عن الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الظروف التي تحكم العالم والوسائل الكفيلة بمعالجتها. والجمعية تدرك، بالطبع، ما أتحدث عنه، لكن أعتقد أنه لا بد أن نذكر أنفسنا. فعلى ما يبدو أن جذور المشاكل تكمن في الطريقة التي ينظر بها المرء إلى العالم

والإصلاح، أصبحت ليتوانيا في الحالة التي توجد عليها اليوم: أي دولة تتسم بتوطيد الديمقراطية، وتعزيز الاقتصاد وإصلاحه، والمساهمة الفعالة في البعثات الدولية لحفظ السلام من البلقان إلى أفغانستان.

وأعتقد أنه ينبغي علينا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أن نحدد التزامنا بالقيم والمبادئ العالمية، حتى نتقدم معا في الاتجاه ذاته وتكون خطانا أكثر قوة. وأرى أنه يجب علينا أن نستوعب تلك الدروس جيدا، حتى نستطيع بعد ١٠ سنوات من الآن، أن نحتفل لا بالوفاء بوعود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضا بإحلال السلام الدائم والبدء بعهد من التقدم والازدهار وكرامة الإنسان. وبما أن الأمم المتحدة لا تتألف أساسا من مجموع الأصوات ولكن من مبادئ عالمية، ينبغي لتلك المبادئ أن تشكل نبراسا نستشير به في السنوات القادمة. وما زلت أؤمن بأن تلك هي المهمة الرئيسية للمنظمة. وأنا أوليها كل الاهتمام.

### الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود

أن أشكر رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى للتو.

اصطحب السيد فالديس آدمكوس، رئيس جمهورية

ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية

إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود

مليئة بالجمال والمودة والحرية والعدالة والخير؛ ومن خلال السير على هذا الدرب، تنهياً للبشر حياة مزدهرة ودائمة أنعمها الله عليهم برحمته. لقد فرض الله على بني البشر أن يعيشوا حياة طاهرة واجتماعية، فالحياة الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن تتجلى فيه الصفات الإلهية.

وفيما يتعلق بإجلال الله، فقد ربط الله عز وجل كمال البشر وحريرتهم الحقيقية بتفانيهم وطاعتهم لله جل جلاله. فالحرية الحقيقية وطاعة الله متساويتان في الميزان، وهما في الحقيقة وجهان لعملة واحدة. إن إجلال الله يعني الاعتراف بوحدايته وإطاعة أوامره، والابتعاد عن ارتكاب المعاصي. وإجلال الله يعني قبول الحقيقة المطلقة والنور المطلق والجمال المطلق. وإجلال الله يعني نبذ الأنانية والغرائز البهيمية والبحث عن القوة والعدوان والاستسلام للتقوى والعدالة والمحبة والكمال.

وبهذه الطريقة، يمكن لبني البشر تحقيق حريرتهم وازدهارهم الحقيقيين. ويمكنهم النمو وإبداء الصفات الإلهية واحترام الآخرين والدفاع عن العدالة، وألا يخشوا قوة أو تهديدا ويدافعوا عن المضطهدين. وفي هذه البيئة، لا تتعدى حرية أحد على حرية الآخرين. إن الخلاف والصراع من سمات الحرية المادية والغريزة البهيمية. وجوهر جميع الأديان السماوية وإجلال الله والحرية الحقيقية هو الابتعاد عن الطغاة وطاعة الله وعبادته.

إن الله قادر على كل شيء ويعلم ما تبدو وما تسرون، وهو رؤوف رحيم. وتتوضع جميع المخلوقات أمامه وتستسلم لمشيئته. إن الله حي وهو خالق الكون والحياة كلها. والله يحب مخلوقاته ولا يريد لها غير الخير والبركة والكمال، ولا يرضى بالتسلط والظلم والأنانية والهيمنة.

والبشرية ويتصورهما، وكذلك نظرتهم إلى مسائل هامة كالحرية وطاعة الله والعدالة. فالعالم والبشرية والحرية وطاعة الله والعدالة أمور في غاية الأهمية لبني البشر في جميع مراحل التاريخ.

إن الله عز وجل لم يخلق الكون بلا هدف. فالكون هو الأساس لتطور ونمو مخلوق يدعى الإنسان، والقوانين التي تنظم الكون والمخلوقات الأخرى وجدت لخدمة سعي الإنسان من أجل الارتقاء إلى المثل العليا. وعلى العلم أن يتيح الفرص المطلوبة لتحقيق الهدف من وراء خلق بني البشر. فلم تخلق ظاهرة ولا مخلوق أو، في الواقع، أي شيء عبثا. وجميعها تمهد السبيل لازدهار البشرية في نظام معقد وذو هدف، وكل منها آية من آيات الله عز وجل. وكلها من خلقه وهو الخالق الواحد والحاكم للكون. فكل الوجود، بما في ذلك القوة والمعرفة والثروة من فضله سبحانه وتعالى.

وفيما يتعلق بالبشرية، فقد خلق الله الكون من أجل الإنسان، وخلق الإنسان لنفسه. وقد خلق الإنسان من الطين ومن الأرض، لكنه لم يشأ أن يتركه في الأرض بغرائز بهيمية. فلقد أشعل نور الهداية في أرواح البشر مطالباً إياهم بأن يرتقوا من الأرض إلى السموات وأن يهتدوا إليه بالحكمة وبعون الأنبياء والصالحين.

إن العالم سيختفي في نهاية المطاف، لكن الله خلق البشرية للخلود وجعلهم تعبيرا عن ذاته. فهو الخالق، الرحمن، الرحيم، العليم، الحكيم، الوكيل، الرؤوف، الجليل، العادل، الغني، الكريم، العظيم، الودود، المحيد، العزيز، الغفار، البصير، الملك وجميع الأسماء الحسنى والجميلة الأخرى من صفاته. ولم يخلق الله بني البشر للعدوان وسفك الدماء والضعينة والأنانية والخراب. لقد جعلهم خلفاءه في الأرض وكلفهم بتعميرها بالقدرات التي منحها الله لهم، وهيئة الأرض لكي تتعرض الصفات الإلهية في جميع البشر وتوفر لهم جميعا حياة

لكن لم يُعثر على أثر لأسلحة الدمار الشامل. وقد شكّلت حكومة ديمقراطية بأصوات الشعب، ولكن بعد ست سنوات، ما زال يحتلون هناك. وما زالوا يصرون على فرض اتفاقات استعمارية على شعب العراق بإبقائه تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والملايين من البشر إما قتلوا أو شردوا، واحتلون، ما زالوا يسعون، دون أدنى شعور بالحنج، إلى توطيد مواقعهم في الجغرافيا السياسية للمنطقة والسيطرة على موارد النفط. فهم لا يكتنون احتراماً لشعب العراق ويزدرون بأي كرامة أو حقوق أو مكانة لأفراده. والأمم المتحدة ليست لديها القدرة الكافية لحل المشاكل ووقف العدوان والاحتلال وفرض الإرادة.

وفي فلسطين، لا تزال الأعوام الستون من الغزو والمذابح مستمرة على أيدي بعض الصهاينة المحتلين المجرمين. لقد أنشأوا نظاماً يجمع بشر من مختلف أنحاء العالم والإتيان بهم إلى أرض شعب آخر من خلال تشريد أصحاب الأرض الأصليين واعتقالهم وقتلهم. وهم يغزون ويقتلون ويمنعون وصول الغذاء والدواء بإشعار مسبق، بدعم من بعض قوى البلطجة والهيمنة. ولا يسع مجلس الأمن أن يفعل أي شيء وأحياناً، تحت ضغط من بعض القوى المنتمرة، يذهب الحال بمجلس الأمن إلى تمهيد الطريق لدعم أولئك القتلة الصهاينة. ومن الطبيعي أن يكون مصير بعض قرارات الأمم المتحدة التي تناولت محنة الشعب الفلسطيني الحفظ في الملفات دون أن يلتفت إليها أحد.

وفي أفغانستان، تضاعف إنتاج المخدرات منذ بدء قدوم قوات منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا تزال الصراعات الداخلية مستمرة، والإرهاب أخذ في الانتشار ويتعرض الأبرياء للقصف يومياً في الشوارع والأسواق والمدارس وخلال احتفالات الزفاف. وإن شعب أفغانستان ضحية لرغبة الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في السيطرة على المناطق المحيطة بالهند والصين وجنوب آسيا.

أما بخصوص العدل، فهو أساس خلق بني البشر والكون بأسره. فالعدل هو وضع كل ظاهرة في مكانها وإتاحة الفرص لبني البشر لتحقيق كل قدراتهم الإلهية. وبدونه، سينهار نظام الكون وتلاشى الفرصة من أجل الكمال. وبدون العدل، سيكون من المستحيل أن يذوق المجتمع البشري الطعم الحقيقي للسلام والجمال والبهجة والسعادة. إن العدل هو الدعامة الرئيسية للحياة الاجتماعية، وبدونه لا يمكن للحياة الاجتماعية أن تستمر أو تنمو.

وعلى بني البشر أن يعرفوا الله كي يحققوا مجتمعاً مزدهراً في هذا العالم ويسعوا من أجل حياة أبوية جميلة. ولتحقيق ذلك، عليهم أولاً أن يعرفوا أنفسهم وأن يسعوا من أجل الخير في أنفسهم ومجتمعهم. لكن ما دام العالم يوصف بأنه عالم مغلق ومحدود ولا هدف له، وما دامت الحياة الأبدية تعتبر من نسج الخيال والأوهام، وفي حين تعتبر الحياة الآخرة ويوم الحساب، وكذلك الثواب والعقاب، خرافات بعيدة عن الحقيقة؛ وما دامت الأخلاق والالتزام تسمى تأخرًا، في حين يعتبر فساد الأخلاق والكذب والخداع والأنانية أموراً مستصوبة فيما ينحصر اهتمام بني البشر بالحياة المادية في هذا العالم؛ وما دامت هناك محاولات تجري لإبدال طاعة الله واتباع رسله والتحرر الحقيقي من العبودية بالتوجهات المادية والغرائز البهيمية واضطهاد الآخرين، وبينما يبلغ الجدل ذروته؛ وطالما أن المعتدين بسبب قوتهم المالية والسياسية والدعائية لا يفلتون من العقاب فحسب، بل يزعمون أنهم يفعلون خيراً؛ وطالما تنشب الحروق وتستعبد الدول لكسب الأصوات في الانتخابات، فلن تبقى مشاكل المجتمع العالمي بدون حل فحسب، بل سوف تتفاقم باطراد.

فلنلق نظرة على الحالة في العالم اليوم.

لقد هوجم العراق بذريعة واهية هي الكشف عن أسلحة الدمار الشامل والإطاحة بدكتاتور. وخلق الديكتاتور

والضغط عليها. وتلك هي نفس القوى التي تنتج أجيالاً جديدة من الأسلحة النووية الفتاكة وتمتلك مخزونات من الأسلحة النووية غير الخاضعة لمراقبة أي منظمة دولية. وعلاوة على ذلك، فإن إحداها هي التي ارتكبت كارثتي هيروشيما وناغازاكي.

حقاً، إن تلك القوى ليست ضد الأسلحة، لكنها تعارض تقدم الدول الأخرى، وتترع إلى احتكار التكنولوجيات واستخدام تلك الاحتكارات لكي تفرض إرادتها على دول أخرى. ومع ذلك، فمن الطبيعي جداً أن يعمل الشعب الإيراني العظيم بفضل ثقته في الله، وبدعم من أصدقائه على مقاومة البلطجة بعزم وثبات، وهو الذي ما برح يدافع عن حقوقه. والدولة الإيرانية تؤيد الحوار، لكنها لم ولن تقبل المطالب غير المشروعة. لقد آن الأوان لأن تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً واضحاً إلى المجتمع الدولي عن رصدتها لترع سلاح تلك القوى النووية وأنشطتها النووية، وأن تُنشئ مجموعة من الدول المستقلة لجنة لترع السلاح من أجل مراقبة نزع سلاح القوى النووية تلك.

لقد أصبحت نظريات التنمية، التي تتماشى مع نظام الهيمنة وتتناقى مع الاحتياجات الحقيقية للبشر والمجتمعات البشرية، أدوات هزيلة مكررة لدمج الاقتصادات وتوسيع نطاق الهيمنة والسيطرة وتدمير البيئة والتضامن الاجتماعي للدول. ولا يبدو في الأفق نهاية لهذه الحالة. فالفقر والجوع والحرمان يضر بأكثر من مليار من سكان العالم الذين تددت آمالهم في حياة كريمة.

إن عدداً قليلاً ومخادعاً يسمى بالصهانية، يعشون بكرامة الشعوب الأوروبية والأمريكية وسلامتها وحقوقها. وعلى الرغم من أنهم أقلية ضئيلة، فإنهم يسيطرون على جزء هام من المراكز المالية والنقدية، فضلاً عن المواقع السياسية

ولا حول ولا قوة لمجلس الأمن في هذا الشأن لأن بعض أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي هم صانعو القرارات الرئيسيون في المجلس أيضاً.

وفي أفريقيا، هناك جهود تبذل لإعادة علاقات الحقبة الاستعمارية. فمن خلال إشعال الحروب الأهلية في البلدان الكبيرة، بما فيها السودان، يجري التخطيط لتفتيت تلك البلدان لخدمة لمصالح بعض قوى الفساد. وعندما يكون هناك مقاومة وطنية، يتعرض قادة المقاومة لضغوط الآليات القانونية التي أنشأتها تلك القوى نفسها.

وفي أمريكا اللاتينية، يجد الناس أن أمنهم ومصالحهم الوطنية وثقافتهم معرضة لخطر داهم في ظل حكومات التسلط الأجنبي، وحتى من سفارات بعض الإمبراطوريات.

وأرواح الشعوب في جورجيا وأوسيتيا وأبخازيا وممتلكاتها وحقوقها ضحية لترعات منظمة حلف شمال الأطلسي وبعض القوى الغربية واستفزازاتها والأعمال الماكرة التي يقوم بها الصهانية.

إن سباق التسلح الذي لا ينتهي وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتكديسها والتهديد باستخدامها، وإنشاء أنظمة الدفاع الصاروخي هو ما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار.

أما بخصوص برنامج إيران النووي السلمي، فعلى الرغم من الحق الثابت لجميع الدول، بما فيها الدولة الإيرانية، في إنتاج الوقود النووي للأغراض السلمية، وبالرغم من الشفافية المتوخاة في جميع الأنشطة الإيرانية وتعاون بلدنا مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل وتأكيدات الوكالة المتكررة بأن أنشطة إيران سلمية، سعت بعض قوى البلطجة إلى وضع العراقيل أمام الأنشطة النووية السلمية للدولة الإيرانية عن طريق ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على إيران، وتهديد الوكالة الدولية للطاقة الذرية

حكم الإنسان الصالح والكامل الذي يطيع الله والمتبشر بالأنبياء المقدسين.

وبطبيعة الحال، وبعون الله العلي القدير، هناك توجه مفعم بالأمل يزهر في قلب المجتمعات الإنسانية وروحها. ويزداد بشكل واضح ومطرد التوق العالمي إلى العدالة والنقاء وحب الآخرين والتوحيد والبحث عن بلوغ الكمال. وهناك مقاومة عالمية يجري تشكيلها ضد نزعة التملك لدى الدول المتنمرة وضد عدوانها وأنانيتها. واليوم ترفض الدول والحكومات أفكار الدول المتنمرة وممارساتها واستراتيجياتها، وهي تسعى جميعاً إلى إقامة علاقات إنسانية جديدة تقوم على العدالة، بغية تحقيق الازدهار والكمال والأمن والرفاه المستدام. وتلك هي الظاهرة الميمونة للغاية التي تؤكد عليها وتدعمها جميع نوايس الخلق والقوانين المنظمة للكون.

اليوم يتزلق النظام الصهيوني انزلاقاً مؤكداً نحو الاضمحلال، ولا يوجد أي مخرج له من المستنقع الذي أوجده هو ومؤيدوه. إن جمهورية إيران الإسلامية، بينما تحترم احتراماً كاملاً مقاومة الشعب المضطهد في فلسطين وتعرب عن تأييدها الكامل له، تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة قرارها الإنساني، والذي يقوم على أساس استفتاء حر في فلسطين لتحديد وإقامة نوع الدولة في الأراضي الفلسطينية بأكملها.

إن الإمبراطورية الأمريكية في العالم تقترب من نهاية طريقها، وعلى حكامها المقبلين أن يقصروا تدخلهم ضمن حدود أراضيهم. اليوم سرعان ما تصبح فكرة الهيمنة نقيصة.

وأود الآن أن أقول بضع عبارات للحكومات التوسعية التي تحكم العلاقات العالمية. عليكم أن تدركوا أن العيش في طاعة الله وتنفيذ أوامره والشعور بالرحمة تجاه البشر والسعي الجاد إلى تحقيق العدالة هي لمصلحتكم أيضاً. إنني أدعوكم إلى العودة إلى طريق الله والأنبياء وشعوب

ومراكز صنع القرارات في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة بصورة خادعة وماكرة ومعقدة. والطامة الكبرى رؤية بعض المرشحين للرئاسة أو رئاسة الوزراء في بعض البلدان الكبيرة يقومون بزيارة أولئك الناس والمشاركة في تجمعاتهم ويقسمون على الولاء لهم والالتزام بمصالحهم من أجل الحصول على دعم مالي أو إعلامي.

ويعني ذلك أنه يتعين على شعب أمريكا العظيم ومختلف دول أوروبا الانصياع لمطالب ورغبات عدد صغير من التوسعيين الغزاة. وتهدر تلك الدول، كرامتها ومواردها على الجرائم والاحتلال وتهديدات الشبكة الصهيونية، رغماً عنها.

ويعزى كل ذلك إلى الطريقة التي ينظر بها الأقوياء وعديمو الأخلاق إلى العالم والبشرية والحريّة وطاعة الله والعدالة. وجذور المشاكل التي تعاني منها المجتمعات اليوم تكمن في أفكار وأفعال أولئك الذين يعتقدون بتفوقهم على الآخرين ويعتبرون أن الآخرين أناس من الدرجة الثانية وأدنى منهم منزلة، أولئك الذين انعقدت نيتهم على البقاء خارج الدائرة الإلهية ليظلوا عبيداً لرغباتهم المادية والأنانية، ويعتزمون توسيع نطاق طبائعهم العدوانية المتسلطة. إنهم العوائق أمام تحقيق الازدهار المادي والروحي وأمام توفير الأمن وإحلال السلام والأخوة بين الدول.

وإنني أقول بصراحة إن الشعب الإيراني والأغلبية الساحقة للشعوب والحكومات تناهض تلك الأعمال ووجهات النظر للدول المسيطرة على العالم. ويتطلب إرساء العدالة الأشخاص الذين حققوا الاعتدال والعدالة في قرارة أنفسهم، وكبحوا جماح ميول الهيمنة لديهم واكتسبوا خصال الإيثارة ويعملون في خدمة الإنسانية. ولا يمكن أن يحصل التجلي التام والكامل لتلك الخصال إلا في ظل

نرجو من الله العليّ القدير أن يبعث منقذ الأمم وأن ينهي معاناة الإنسانية ويحقق العدالة والجمال والحب. ولنقوم بدورنا اللائق في تهيئة ذلك العصر الرباني المستنير والمُنْتَظَر.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمود أحمددي بنجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج القاعة.

**خطاب السيد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية**

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

اصطحب السيد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس سليمان:** السيد الرئيس، أستهل كلمتي بتهنئتك على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأخص بالشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على التقرير القيم الذي أعده عن أنشطة المنظمة لهذا العام (A/63/1) وعلى حرصه على وضع قضايا لبنان في صلب اهتمامه.

لقد ساهمت الأمم المتحدة، عبر متابعتها الحثيثة للوضع اللبناني، في وضع الأسس والمبادئ لكيفية مواجهة الأزمات والتحديات التي وقفت في وجه استقرار لبنان وازدهاره. ولا يسعني إلا أن أعرب عن تقديري للدور الذي تضطلع به قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وأن أثني على تضحياتها، وعلى ما ورد في تقرير سعادة الأمين

العالم، وكذلك العودة إلى الحقيقة والعدالة. إن الطريق الوحيد نحو الخلاص هو صراط الله المستقيم. وإلا فإن يد الله القادرة ستخرج عليكم من جوف الشعوب المضطهدة وستجعل حياتكم شقاءً، وستنهي هيمنتكم. فلنحب شعوب العالم ولنحترم حقوقها. وعليكم أن تصححوا سلوككم السابق. وسيفيدكم ذلك ويفيد المجتمع الإنساني. والشعب الإيراني مستعد، بالترافق مع الدول الأخرى، للمساعدة في إنقاذكم من حالتكم الراهنة في إرساء السلام والازدهار.

ومن حسن الطالع أن الفرص متاحة. وبعون الله العليّ القدير فإن الركائز القائمة للنظام الظالم آخذة في الاهتيار. وسوف تأتي تطورات كبيرة لصالح الإنسانية، وكذلك لصالح حقوقه الفعلية والحقيقية. هناك مستقبل ذهبي ومشرق ينتظر الإنسانية. وإقامة مجتمع عالمي زاخر بالعدالة والصدقة والأخوة والرفاه هو أمر في متناول اليد، وكما أوضحت - وهو مجتمع سيسير في طريق الجمال والحب في ظل حكم الإنسان الصالح والكامل، وهو المجتمع الذي بشر به جميع الأنبياء المقدسين وهو المجتمع المحب الحقيقي للإنسانية؛ وهو مجتمع سيكون خالياً من كل الخوف واليأس والحرمان. وقرىبا سيكون ذلك المجتمع هو مجتمعنا. إن المجتمع الذي وعد به الأنبياء المقدسون والكرام نوح وإبراهيم وموسى ويسوع المسيح ومحمد هو على وشك أن يتحقق.

لنوسع معاً، يدا بيد، فكرة مقاومة الشر والأقلية من الأشخاص الذين يريدون بنا شرا. ولنندعم الخير وأغلبية البشر الصالحين وتجسيد الخير المطلق الذي يتمثل في إمام الزمان، وهو الإمام المنتظر الذي سيأتي برفقة يسوع المسيح، ولنضع بناء على ذلك وننفذ الآليات العادلة والإنسانية لتنظيم العلاقات البناءة بين الأمم والحكومات.



بدفع التعويضات المتوجبة عن كافة الأضرار الناتجة عن اعتداءاتها.

لم تتوان الأمم المتحدة عن تحميل مسؤولياتها، فأصدرت مجموعة من القرارات الداعمة لاستقلال لبنان وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وأبرزها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل الفوري من كامل الأراضي اللبنانية بدون قيد أو شرط؛ والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي "طالب حكومة إسرائيل ... بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان"، وهو قرار يجدد لبنان اليوم التزامه بكامل مضامينه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يانيس - بارنويو (إسبانيا).

إلا أن تعنت إسرائيل وعدم امتثالها لإرادة مجلس الأمن دفع لبنان، بموازاة العمل الدبلوماسي، إلى اعتماد خيارات أخرى، فتمكن عام ٢٠٠٠، بفضل شعبه وجيشه ومقاومته، من إرغام إسرائيل على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية، كما تكللت هذا العام بالنجاح المساعي التي بُذلت بمساعدة الأمم المتحدة لإنجاز عملية تحرير الأسرى والمعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية.

إن لبنان، بالرغم من إنجازه التحرير والتزامه المستمر بقرارات الشرعية الدولية، ما زال يواجه مجموعة من المخاطر والتحديات الملحة التي تتطلب ما يلي.

أولا، إلزام المجتمع الدولي إسرائيل بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع مندرجاته، والكف عن تهديدها الخطيرة بشن حرب جديدة ضد لبنان. إن مثل هذه التهديدات هي أعمال عدائية تطل الدولة اللبنانية والمجتمع المدني بكافة مكوناته، بالإضافة إلى تأثيرها الفادح على الاقتصاد الوطني.

العام في إشادة بالتعاون الوثيق القائم بينها وبين الجيش اللبناني، مؤكدا في الوقت نفسه حرص لبنان على أمن وسلامة هذه القوات في وجه الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها.

إن لبنان أرض حضارة قديمة وعريقة، نقل شعبها المسلم المقدم إلى القارة الأوروبية عناصر أجدية متقدمة، ونشر في محيط البحر الأبيض المتوسط روح التخاطب والحوار والتبادل الحر. كما أن لبنان، الذي يؤمن بالقيم الإنسانية والحضارية، يمثل أقدم ديمقراطية برلمانية في الشرق الأوسط، إذ يعود دستوره إلى عام ١٩٢٦، يعتمد حرية الرأي والمعتقد والعدالة، وينبذ الطائفية والتعصب؛ وقد عرف في إطار سعيه إلى ممارسة هذه الديمقراطية تداولا مميّزا للسلطة، وذلك بالرغم مما تعرض له من أزمات واعتداءات وحروب؛ وهو يتحضر اليوم لتنظيم انتخابات نيابية جديدة.

إلا أن لبنان، كدولة فتية وناشئة عانى باكرا من تداعيات النكبة التي حلت في فلسطين عام ١٩٤٨، فاستقبل على أرضه الضيقة، وما يزال، مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، وتعرض منذ أواخر الستينات لاجتياحين إسرائيليين ولسلسلة من الاعتداءات المدمرة للأرواح والممتلكات والبنى التحتية، تشهد سجلات هذه المنظمة على وحشيته، ونذكر منها مجزرتي قانا ضد الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء، وصولا إلى عدوان تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي أدى إلى مقتل وجرح وتشريد عشرات الآلاف وإلى تدمير الجسور والمرافق المدنية في أنحاء مختلفة من البلاد. كما تسبب قصف إسرائيل في حينه لمخطة الجية لتوليد الكهرباء بكارثة بيئية من جراء انتشار بقعة نفطية على طول الشواطئ اللبنانية، مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مطالبة إسرائيل بتقديم التعويض الفوري والكافي إلى لبنان عما تسبب به من تلوث وأضرار. كما يجب إلزام إسرائيل

(٢٠٠٧) والخاصة بجرمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وصولاً إلى تبيان الحق واستكمال مسيرة العدالة بعيداً عن أي تسييس.

إن لبنان الذي يتابع عن كثب تطور الأوضاع في الشرق الأوسط، نظراً لالتزامه بقضايا العرب المحقة وعلى رأسها قضية فلسطين يؤكد التزامه بالسلام العادل والشامل وبمبادرة السلام العربية، التي أقرها القادة العرب بالإجماع في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢. وهو يؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي ما زالت تحت الاحتلال، وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في العودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

كما يدعو المجتمع الدولي إلى تحمل كامل مسؤولياته، لتأمين الموارد المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إلى جانب ما تقوم به الدولة اللبنانية، وذلك بانتظار إيجاد الحل النهائي العادل لقضيتهم. ويلفت لبنان نظر المجتمع الدولي من جديد، إلى رفضه المطلق لتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضه، وذلك للأسباب التالية.

أولاً، إن توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يتعارض مع حقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم، وهو حق يؤكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثانياً، يصعب على بلد صغير المساحة كـلبنان، محدود الموارد، ولا يتعدى عدد سكانه أربعة ملايين نسمة، تأمين العيش الكريم لأكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني على أرضه، في الوقت الذي يضطر فيه أبناؤه إلى الهجرة بحثاً عن موارد الرزق وسبل العيش.

ثالثاً، إن رفض التوطين، الذي تنص عليه صراحة مقدمة الدستور اللبناني، وينص عليه اتفاق الطائف، الذي

ثانياً، استرجاع أو تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانية محتلة في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر، والتمسك بحقنا في مياهنا.

ثالثاً، إلزام إسرائيل بوقف خروقاتها الجوية لسيادة لبنان، والتي أكدت إدارة عمليات حفظ السلام طابعها الاستفزازي وارتفاع تيرتها.

رابعاً، الحصول على كامل خرائط الألغام ومواقع القنابل العنقودية التي زرعتها إسرائيل على الأراضي اللبنانية، والتي تشكل خطراً مباشراً على المدنيين، ولا سيما الأطفال منهم، وتحرم المزارعين والعمال من استصلاح أرضهم، وبالتالي دعوة الدول المعنية إلى تأمين مصادر التمويل اللازمة لاستكمال برامج نزع هذه القنابل والألغام.

خامساً، مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله والحفاظة على السلم الأهلي، علماً بأن قوى الجيش والأمن الداخلي قد تعرضت لاعتداءات وحشية من قبل جماعات إرهابية خلال السنوات الماضية، مما اضطرها لمواجهتها وتقديم التضحيات الكبيرة دفاعاً عن كرامة اللبنانيين وأمنهم واستقرارهم. كما أن الأجهزة اللبنانية، في إطار سعيها إلى التصدي للعمليات الإرهابية الإسرائيلية، تمكنت من إلقاء القبض على رئيس شبكة إسرائيلية قامت بعمليات تجسس واغتيال داخل الأراضي اللبنانية.

سادساً، وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه، يُتفق عليها في الحوار الذي دعوت إلى أولى جلساته في السادس عشر من أيلول/سبتمبر الجاري، تنفيذاً لبنود اتفاق الدوحة، والذي ينطلق، قبل كل شيء، من الرغبة الصادقة في تعزيز المصالحة والوفاء الوطني وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها.

وبهذه المناسبة، يؤكد لبنان التزامه بالحكمة ذات الطابع الدولي، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٧

فإن النزاعات الإقليمية المتنامية، وبروز الإرهاب كظاهرة تتجاوز حدود الدول، والاضطراب في أسس الاقتصاد المعولم، ونشوء أزمة الغذاء العالمية، تهدد جميعها بمزيد من الحروب الصغيرة القاتلة، من إقليم إلى إقليم، ومن منطقة إلى منطقة، مما يؤكد ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن الدولي بما يتلاءم والمعطيات الدولية الجديدة.

كما يسر لبنان أن يذكر بأنه تقدم بترشيحه لأحد المقاعد غير الدائمة لمجلس الأمن المخصصة لآسيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو إذ يتعهد بتقديم مساهمته الجديدة والصادقة في مجلس الأمن، يأمل بأن يحظى ترشيحه هذا بتأييد ودعم جميع الدول الصديقة والشقيقة.

إن فلسفة الكيان اللبناني تقوم على الحوار والعيش المشترك، منذ أن تم التوافق بين أبنائه على الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، مروراً بوثيقة الطائف عام ١٩٨٩، التي أكد عليها تكراراً اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٧. فأمام واقع تفاقم النزاعات الدولية المند بصراع ممكن بين الحضارات، يبدو لبنان حاجة دولية ومختبرا فعليا لحوار الثقافات والديانات.

وقد اعتبر قداسة البابا الراحل، يوحنا بولس الثاني، في رسالتين له عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٧، أن لبنان هو "أكثر من بلد، إنه رسالة؛ رسالة حرية ونموذج في التعددية للشرق والغرب، ومساحة للحوار ولتعايش ثقافات وأديان مختلفة". إن لبنان، الذي تتعايش على أرضه ثماني عشرة طائفة مختلفة، والذي حافظ على نظامه الديمقراطي وعلى الحريات الأساسية بالرغم من جميع التحديات، يطمح اليوم إلى أن يصبح مركزاً دولياً لإدارة حوار الحضارات والثقافات، آملاً أن تفضي عملية السلام القائمة في المنطقة إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم لنزاعات الشرق الأوسط.

اعترفت به وكرسته قرارات الأمم المتحدة، هو عنصر أساسي من عناصر التوافق اللبناني.

بالرغم من وجود قضية لبنان في صلب اهتمام منظمة الأمم المتحدة، فإن جدول أعمال جمعيتنا حافل بالمواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا السياق، فإن لبنان يتفاعل بشكل خاص مع حاجات وتطلعات القارة الأفريقية التي يعيش على أرضها الطيبة مئات آلاف المنتشرين اللبنانيين، يفدون من إطار عيش وعمل كريمين ويساهمون في نموها وعمرانها في ظروف صعبة. وفي هذا السياق، نؤيد الإعلان السياسي الذي صدر في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية. ولا بد في هذا المجال من بذل جهد دولي لتمويل برامج محاربة الفقر والمرض والأمية للحفاظ على كرامة الإنسان وتلافي المزيد من النزاعات المسلحة. كما نأمل بلورة مشروع أكثر فعالية للتضامن في مواجهة الكوارث الطبيعية في ضوء ما نشهده من تزايد للمخاطر التي يتسبب بها تغيير المناخ، والاحترار العالمي، وتدهور البيئة، وانتشار ظاهرة حرائق الغابات والمساحات الخضراء.

إن لبنان الذي ساهم مع صعود القوميات في بلورة النهضة العربية، والذي هو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، حريص على التضامن العربي، وعلى العمل العربي المشترك، وبالتالي، على إقامة أفضل العلاقات مع أشقائه العرب.

منذ أكثر من ستين عاماً، وإثر حرب مدمرة، قررت مجموعة من الدول رسم مستقبل أفضل لأبنائها والعالم، بتجديد فكرة تعاون الأمم واتحادها في المنظمة، صونا للسلم والأمن الدوليين وسعياً نحو تكافل اجتماعي واقتصادي عالمي، تسهم جميعها في حماية حقوق الإنسان. وإذا كانت البشرية قد تمكنت من تفادي نشوب حروب جديدة شاملة،

عما أحرزته كينيا من تقدم في أعقاب التحديات التي واجهناها بعيد الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

لقد تمسك الكينيون وأشقاؤنا الأفارقة والمجتمع الدولي بالأمل في أن يتوصل بلدنا إلى حل سلمي للأزمة السياسية عن طريق المفاوضات. وتحقق ذلك الأمل في ٢٨ شباط/فبراير بالتوقيع على قانون الوفاق والمصالحة الوطنيين. ومهد الوفاق الطريق أمام إنشاء حكومة ائتلافية كبيرة تمثل جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والمصالح في بلادنا.

إن الحكومة تستغل هذه الفرصة التاريخية لبناء توافق آراء سيمكننا من التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه بلادنا. وعلى سبيل المثال، نحرز تقدماً جيداً نحو تنفيذ إصلاحات بعيدة المدى في المجالات القانونية والدستورية والسياسية تقوي من التماسك الوطني وتلي التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعبنا.

وإنى لعلى ثقة من أنه طوال الأشهر القليلة الماضية ما برحت كينيا تستعيد مجدها، فقد استرجعت صورتها بوصفها دولة مسالمة ووجهة سياحية واستثمارية آمنة ومنطلقاً إقليمياً للسلم والجهود الإنسانية. وأود أن أعرب باسم جميع الكينيين عن امتناننا العميق لمشاركة ودعم جميع أصدقائنا. وفي ذلك الصدد أود أن أشيد إشادة خاصة بأعضاء لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة التي يترأسها الأمين العام السابق كوفي عنان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون على دعمه الشخصي المتواصل.

إن أفريقيا إذ تواجه تحديات الانتخابات التنافسية في ديمقراطية هشة تجزئها الخلافات الإقليمية والعرقية والدينية

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية كينيا.

اصطحب السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كيباكي** (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنيء السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة.

وتعتقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت نواجه فيه تحديات حسام على الصعيد العالمي، مثل أزمة الطاقة، وارتفاع أسعار الأغذية، وعدم استقرار الأسواق المالية. وتلك هي مشاكل خطيرة يمكن أن تقوض ما حققه الاقتصاد العالمي من مكتسبات خلال السنوات العشر الماضية. وسمحوا لي أن أضيف بأن اجتماعنا هنا يتيح أيضاً فرصة لكي نستعرض ما أحرزناه من تقدم، على الصعيدين الفردي والجماعي، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

غير أنني، وقبل أن أواصل الإدلاء بملاحظاتي، أود قبل كل شيء أن أوافي الجمعية بمعلومات مستكملة

والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي اتفقنا عليه جميعاً، وهنا أناشد المجتمع الدولي الإسهام في الصندوق لأنه ركيزة حيوية في تعزيز السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

والآن أعود إلى الأزمة الغذائية التي تطرقت إليها في مستهل خطابي. إن اجتماعنا يجري في وقت تواجه فيه أفريقيا وأجزاء عديدة من العالم نقصاً حاداً في المواد الغذائية. لذلك يسعدني أن ألاحظ أن موضوع هذه المناقشة العامة "أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم وضرورة جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية". يولي أهمية خاصة لتلك المسألة الهامة. وفي الواقع بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية عالمياً كان أثرها قاسياً جداً وضاراً على أشد الناس فقراً الذين يعيشون في البلدان النامية. إن استمرار الارتفاع في أسعار المواد الغذائية يترك أثراً على الأمن الوطني في معظم الدول النامية.

لذلك علينا في القريب العاجل، نحن أعضاء الأمم المتحدة، إيجاد آليات تكفل إيصال كميات كافية من المواد الغذائية بتكلفة معقولة إلى الشعوب الفقيرة في أفريقيا وغيرها من أجزاء العالم النامي. وفي الأجل المتوسط علينا أيضاً أن نتطرق إلى مسائل الإنتاجية الزراعية، وبصورة خاصة أن نوفر لصغار المزارعين في أفريقيا أنواع البذور ذات الغلة الأفضل، وأن نوفر لهم أيضاً تقنيات زراعية حديثة ومخضبات أقل كلفة. وهذا سوف يتطلب شراكات دولية أجمع في الدول المتقدمة النمو، والمؤسسات الدولية والدول النامية. وينبغي لهذه الشراكات بوجه الخصوص أن تضع الأمن الغذائي وتطوير تكنولوجيا الزراعة ونقلها والائتمان التجاري والزراعي في قلب خطة التنمية.

وفي حقيقة الأمر أن أعدل طريقة يمكن بها تخليص الشعوب الأفريقية من الفقر والتخلف تتمثل في إضفاء الطابع التجاري بصورة واسعة على الزراعة. ولا بد لنا من أن نركز

والإثنية فقد آن الأوان بالنسبة لنا لتأمل في دور العمليات الانتخابية التنافسية في بناء مؤسساتنا الوطنية الديمقراطية.

وفي الواقع إن التحدي المتمثل في إحراز حكومات ديمقراطية منتخبة يشارك فيها الجميع يكمن في لب الصراعات وعدم الأمن الذي يسود معظم أجزاء أفريقيا. ففي السودان، على سبيل المثال، ما برح اتفاق السلام الشامل قائماً منذ ثلاث سنوات بعد توقيعه على الرغم من التحديات. وأرحب بالجهود التي تقوم بها أطراف اتفاق السلام للتغلب على بعض المصاعب الأخيرة. وأحضرها على تكثيف جهودها لتناول جميع المسائل المعلقة في تنفيذ الاتفاق.

ومن جهة أخرى لا تزال الحالة في الصومال هشة. ومرد ذلك بصورة رئيسية إلى عدم نيل الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال حتى الآن كامل تأييد المجتمع الدولي.

وبينما أشيد بحكومي أوغندا وبوروندي على تقديم قوات كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أحض على نشر القوات المتبقية لتقوية البعثة. كذلك أحض الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تولي مسؤولية أكبر في الصومال لتعزيز بروز حالة من الاستقرار والديمقراطية في البلد.

أما فيما يتعلق بالبحيرات الكبرى، فقد أحرز تقدم هائل في النهوض بالسلام في الوقت الذي انخفضت فيه حدة الصراع في المنطقة. وإبرام ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى أضفت زخماً على جهودنا. ومهما يكن عليه الأمر فإن تنفيذ الميثاق يواجه تحديات بسبب التوتر المتجدد والأعمال القتالية وأهيب بجميع الأطراف المعنية أن تتمسك في الميثاق وأن تسعى إلى حل سلمي للمسائل الراهنة. ولا يجب أن يجيد بصرنا عن هدفنا المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في البحيرات الكبرى. والآن بدأ يعمل الصندوق الخاص للتعمير

مع المؤسسات المالية المتعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وأود أن أهنئ الأمين العام على تركيزه المستمر على الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما إنشاء الفريق التوجيهي الأفريقي للأهداف الإنمائية للألفية الذي اقترح، ضمن مداخلات أخرى، إطلاق ثورة خضراء في أفريقيا. كما أتطلع إلى الرؤى والتوصيات التي ستنبثق عن الحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أواخر هذا الأسبوع.

أخيراً، أود أن أشير إلى أن التحديات التي تواجهنا اليوم، من قبيل أزمة الغذاء العالمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتغيّر المناخ، تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، تعاوناً عالمياً منسقاً ومتعدد الأطراف. ومن ثم، من الضروري وجود أمة متحدة فعالة ومسؤولة بشكل أكبر لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن

الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

**خطاب السيد مارتن تورينجوس، رئيس جمهورية بنما**

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد مارتن تورينجوس، رئيس جمهورية بنما، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

على تصنيع المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة وتجارتها وأن تكون مدعومة بخدمات مالية وأسواق كفؤة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يُعجل المجتمع الدولي بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الزراعة وغيرها من المسائل التي قد تكون محل نزاع، كيما تصل جولة الدوحة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية إلى خاتمة ناجحة.

وحول مسألة الأسعار العالمية للنفط الآخذة في الارتفاع، أود أن أوجه نداءً حاراً إلى الدول المنتجة للنفط من أجل النظر في محنة الدول غير المنتجة للنفط، ولا سيما دول العالم النامي. ولا بد من معالجة مشكلة المضاربة في الأسواق التجارية الآجلة للنفط، حيث تضاعفت الأسعار في العام الماضي. وفي الواقع، فإن الزيادة السريعة في أسعار النفط تضر البلدان النامية أكثر من غيرها، ولا تبشر بخير بالنسبة للسلام والاستقرار الدوليين. وينبغي أن ندرك جميعاً أننا مجتمع عالمي واحد، ولا يعيش أحدنا بمعزل تماماً عن عدم الاستقرار الذي تسببه الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

لقد ناقشنا على مدار السنين الحاجة إلى وجود أمة متحدة فعالة ومسؤولة على نحو أكبر، تمكننا من معالجة التحديات العالمية الناشئة والمستمرة، من قبيل تغيّر المناخ، والأمن الدولي، والفقر، والصراعات، وأوجه التفاوت الاقتصادي. وتحقيقاً لذلك الهدف، لا بد من إصلاح مجلس الأمن. ومن الضروري كفاءة أن يعكس تكوين المجلس التمثيل الجغرافي العادل لعضوية الأمم المتحدة بأكملها. ومن ثم، تستحق أفريقيا تمثيلاً دائماً في مجلس الأمن.

كما أنه من الضروري تطبيق الإصلاحات في مجالات أخرى. ونحن على اقتناع بأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيمكّن تلك الهيئة من إعادة تأكيد سلطتها وقدرتها على تعزيز التماسك والتنسيق على نحو أكبر

طفلا كل ساعة. وبعبارة أخرى، فإنه منذ اللحظة التي بدأت فيها مداولاتنا هذا الصباح، توفي ٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. إنهم لم يموتوا بسبب الأعمال الإرهابية، التي ندينها جميعا، ولا بسبب الكوارث الطبيعية، التي نأسف جميعا لوقوعها. بل إنهم ماتوا لسبب بسيط بقدر ما هو مأساوي - لقد كانوا فقراء. وهذه الحالة لا يمكن الدفاع عنها ببساطة.

وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فقد تعهدنا بخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وعدد الأشخاص الذين يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم بمقدار النصف، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. كيف نستطيع أن نحقق هذا الهدف إذا كان سعر الأرز قد ارتفع بنسبة ٧٤ في المائة وسعر القمح بنسبة ١٣٠ في المائة؟ كيف يمكننا تحقيق هذا الهدف إذا كان أكثر من بليون شخص ممن أفلتوا من الفقر المدقع يتعرضون لخطر المعاناة من الجوع، إن لم نعمل شيئا لوقف هذا التصاعد المطرد في أسعار الغذاء؟

ما فائدة أن نضمن حصول المزيد من الناس على أكثر من دولار في اليوم إذا ما أدى الارتفاع في أسعار الغذاء، في الواقع، إلى تغيير ذلك المقياس للفقر المدقع؟ لا أريد أن أقول إننا لا نعمل شيئا. فبرنامج الأغذية العالمي يضطلع بعمل هائل وتقدم البلدان المناحة مساهمات استثنائية من أجل تخفيف حدة الأزمة وتوفير الأغذية للبلدان الأشد احتياجا إليها.

إن مداولات مجلس حقوق الإنسان، والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي المعقود في مقر منظمة الأغذية والزراعة، واجتماع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، هي تعبير إضافي عما يساور الهيئات الدولية من قلق.

في الحقيقة إننا نواجه واقعا تسبب بالفعل في حدوث خلل اجتماعي لا يبدو في الأفق أي حل فوري له. والمهمة

مارتن تورينجوس، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس تورينجوس** (تكلم بالإسبانية): أوجه أول كلماتي إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، صديقي ميغيل ديسكوتو. ويسرني أن تقم المسؤولية عن رئاسة مداولاتنا على عاتق هذه الشخصية المحترمة من أمريكا اللاتينية التي تتمتع بمثل هذه الصفات السياسية والدبلوماسية الفاضلة في بلدها وفي المنطقة.

لقد دعانا الرئيس إلى التركيز في مناقشتنا على أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم - وبسبب الأهمية الكبيرة لتلك الدعوة، فإن علينا أن نتمثل لها.

لقد تأسست هذه المنظمة في نهاية مواجهة عالمية من أجل إنهاء الحروب إلى الأبد، ولمنع نشوب مواجهات مسلحة بين الدول أو مجموعات الدول. وبالرغم من أنه لم يكن بوسع المنظمة أن تتجنب وقوع جميع هذه الأحداث، فإنها عملت بالتأكيد كقوة كاشحة منعت نشوب حروب كان يمكن أن تصبح أكثر تدميرا. وقررت دول العالم أن يكون هنا هو المكان الذي تحل فيه الصراعات التي قد تنشأ بين أعضائها.

الآن، يتعين علينا أن نتصدى لصراع ليس بين الدول الأعضاء، بل إنه صراع جميع الدول ضد الجوع والفقر. من الصعب أن نشرح لماذا يواجه ٨٥٤ مليوناً من البشر حالة من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني أكثر من ١,٧ بليون نسمة من نقص الحديد، إذا كان العالم ينتج من الغذاء ما يكفي الجميع. وفي الأيام القليلة الماضية، لاحظنا كيف أن مئات الملايين من الدولارات قد وجهت إلى إنقاذ المنشآت التجارية، في حين أننا لا نزال ننظر بعدم مبالاة إلى حقيقة أن ٥,٦ ملايين طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب سوء التغذية - أي بمعدل ٦٤٠

يؤدي إلى إنتاج غير منتظم للمحاصيل بسبب الجفاف والفيضانات التي تؤثر تأثيراً شديداً على مخزونات الأغذية.

وإذا كانت مشكلة ندرة الأغذية أو نقصها أمر يتعين أن نتعامل معه على نحو شامل، ينبغي أن نتخذ الإجراءات اللازمة للتقليل من آثار التلوث الناتج عن الكربون، على الأقل باستخدام آليات السوق أو الحد من إنتاج الكربون. ولا بد من تطوير المزيد من تكنولوجيات الطاقة الكفؤة، مثل الرياح والطاقة الشمسية، لكي تحل محل الوقود الأحفوري. وحتى لا تكون استجابتنا مجرد مُسكّن مؤقت، ولكن يمكن أن توفر حلاً دائماً ومستداماً يجب أن نقوم، دون مزيد من التأخير، بمعالجة كلا المشكلتين، أزمة الغذاء وتغير المناخ، بأسلوب متكامل وشامل ومتسق.

وبذلك فقط نستطيع أن نتوصل، دون مزيد من التأخير، إلى استجابات غير مرتجلة، تشكل حلاً دائماً. ومستدامة. وفي الواقع يتعين علينا إيلاء اهتمام أكبر إلى طريقة انتسابنا إلى الأنظمة الإيكولوجية التي تبقي على الحياة في جميع أنحاء العالم، ومدى تأثير ذلك في بقاء أنواعنا وحضارتنا.

يجب أن نفهم أنه لا يمكن وضع الخطة البيئية للقرن الحادي والعشرين على أساس فكرة الصراع بين البيئة والسوق، ولا بين البيئة والحوافز التجارية، بل يجب أن نضع على أساس الفرص التي توفرها عوامل السوق والتجارة لحفز سبل جديدة لمعالجة القضايا البيئية التي تؤثر علينا جميعاً.

إننا نعلم اليوم أنه لا يوجد تعارض مستعص بين أساليب الحفظ والتنمية، وربما يكون قد بدا ذلك حينما عقدت الأمم المتحدة أول اجتماع لمناقشة الموضوع في عام ١٩٧٢. فلنكن على يقين من ذلك. إن الهدر وليس التنمية هو النقيض للحفظ. ويتضح من العلاقة الوثيقة القائمة بين

الأساسية للأمم المتحدة هي المحافظة على السلام، ولا يعني السلام مجرد عدم وجود صراعات مسلحة بين البلدان، ولكنه يكمن أيضاً في إحلال الهدوء داخل الدول ويستتبع القضاء على العوامل السلبية التي قد تؤدي إلى تعكير صفو ذلك الهدوء.

وكما لو كان الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء غير كاف في حد ذاته، حتى يزيد من تعقيد الآن المضاربات التي لا مبرر لها والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود إلى مستويات غير معقولة. فلم تعد خطورة الوضع تتجلى في الإيرادات الفاحشة التي تحققها شركات النفط فحسب، بل إنها تتجلى أيضاً الآن في آفة الجوع الذي يعاني منه ملايين الناس الذين يرون جهودهم وآمالهم تذهب أدراج الرياح دون أن يعرفوا حتى ماذا أصابهم.

ويعني هذا أننا يجب أن نتأكد من أن الإصلاحات التي تجرى في الأمم المتحدة، والتي كثيراً ما تتأجل، سوف تتمخض عنها جمعية عامة قوية يمكنها بموجب السلطة المخولة لها، وكتعبير عن رغبات جميع أعضائها، أن تستجيب لحالات كتلك التي نواجهها اليوم. وينص الدستور، في جميع دول العالم تقريباً، على إعلان حالة الطوارئ كآلية للتعامل مع التهديدات الوشيكّة للأمن الوطني أو الوثام الاجتماعي.

وإنني مقتنع، وأود أن أقول ذلك اليوم، إننا نواجه تهديداً للسلام الاجتماعي بسبب ارتفاع أسعار الأغذية، وإن الجمعية العامة يمكنها أن تعلن ذلك لكي تستطيع جميع القوى الحكومية والمبادرات الخاصة والهيئات الدولية أن تنسق جهودها في حملة لإنقاذ مئات الملايين من البشر من براثن الفقر.

ولا يمكن الفصل بين أسعار الغذاء العالمية عن تغير المناخ، كما لو كانتا مشكلتين غير متشابكتين. فتغير المناخ



الخامسة خلال خمس سنوات، لكي أطلب، بنفس الحمية والطاقة، بضرورة التحلي بالإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات.

وقدمت بنما اقتراحا لم يحظ بالتوافق في الآراء، شأنه شأن غيره من الاقتراحات، وما زلنا نقف وراء ذلك الاقتراح. إننا نؤيد الفكرة القائلة إن على هذه المنظمة أن تعمل على تحديث نفسها وأن يتم ذلك في القريب العاجل. ولا يمكننا أن نسمح بوضع نجد فيه أنفسنا، في غياب اتفاق، وقد تخلينا عن روح الإصلاح التي ما زالت تلهمنا حتى الآن.

وأقترح لذلك أن نتفق، قبل نهاية العقد، على إصلاحات أساسية أولية تبدأ في إدارة عجلات التحديث. وتوجد أمثلة عديدة في بقاع مختلفة من العالم، وفي تجربتي الشخصية كعضو في الحكومة، تسمح لي بأن أؤكد للأعضاء أن الإصلاحات الصغيرة، التي قد تبدو لأول وهلة غير ذات شأن، تؤدي بمرور الوقت إلى إصلاحات أخرى أعمق منها. فلا بد لنا من البدء عند نقطة ما.

وأود أن أعرب عن امتناني للجمعية العامة لمنحها بلدي، بنما، شرف العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لفترة السنتين القادمتين. وقد أسهم الدبلوماسيون ورجال القانون البنميون في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، ويسهم ممثلو بنما منذ ذلك الحين بما لديهم من خبرة واسعة في أن تظل المبادئ التي ألهمت الميثاق سائدة. ولكم أن تطمئنوا إلى أننا لن نهدأ حتى تزود هذه المنظمة ذات الأهمية الحيوية للسلام في العالم، والتي تمثل الأمل الوحيد لملايين الفقراء، في النهاية بالهيكل القانونية الملائمة للقرن الحادي والعشرين.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به من فوره.

المشاكل البيئية والمشاكل ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية أن أفضل طريق لتعزيز رأس المال الطبيعي هو عن طريق تعزيز رأس المال الاجتماعي.

والطريق الوحيد لتهيئة بيئة مختلفة يتمثل في بناء مجتمع خال من مشاكل الفقر والتخلف والجهل، التي تحد اليوم من قدرتنا على إقامة علاقات انسجام بين جميع القطاعات الاجتماعية، وبينها وبين بيئتها الطبيعية.

ولدينا الموارد اللازمة للقيام بذلك: فلدينا التكنولوجيا والمعرفة العلمية، وفوق كل شيء لدينا القيادة السياسية والقدرة الابتكارية. ولا يمكننا أن ننجح إلا عن طريق اتباع نهج مشترك لإدارة البيئية، يشارك فيه جميع أعضاء المجتمع العالمي الذين يتحركون في هذا الاتجاه بالفعل.

ولقد كان من دواعي سرور المجتمع الدولي أن يرى أنه، على الجانب الآخر من المحيط الهادئ، انفرجت حدة التوترات، ولكننا نشير بقلق إلى أن أخطارا تحقيق بالسلام والأمن الدوليين قد ظهرت في أجزاء أخرى من العالم.

لقد حددت بنما مواقفها في مجلس الأمن. لذلك، فلن أشير إلا إلى ما اقترحه الرئيس أيضا، وهو الحاجة إلى إضفاء الصفة الديمقراطية على هذه المنظمة.

وعلى مدار السنوات الأربع الماضية، استمعت إلى عدد لا يحصى من المتكلمين يطالبون الأمم المتحدة بمواءمة هيكلها في نهاية المطاف، تلك الهياكل التي صممتها البلدان الخمسون الموقعة على الميثاق الأصلي منذ ستين عاما، مع واقع منظمة تضم الآن ١٩٢ دولة وتحتل مركزا جغرافيا سياسيا يختلف كثيرا عما كان موجودا في ذلك الحين.

لقد أصبح من الطقوس التي تتكرر عاما بعد عام أن يدعو كل رئيس أو وزير خارجية أو سفير إلى إعادة هيكلة المنظمة، دون نجاح يذكر. ومن جانبي وكما يظهر في التزام بلدي تجاه الأمم المتحدة، فإنني أقف فوق هذا المنبر، للمرة

في العالم وضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. ويرى بعضنا في أوغندا أن ما يطلق عليه أزمة الغذاء هو في الواقع خير لأفريقيا الاستوائية. وهو بالتأكيد خير لمزارعي أوغندا. فنحن ما فتئنا نزرع الكثير من الغذاء على مر السنين: الذرة والموز والبطاطس الأيرلندية والبطاطا والكاسافا والأرز والقمح؛ كما نتج المنتجات الحيوانية كالحليب ولحم الأبقار. وتتمثل المشكلة دائما في وجود السوق لهذا الغذاء.

وكان ذلك يعزى إلى مشكلتين: أولا، التربة الحمائية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وهلم جرا؛ وثانيا، الانتقال إلى المصانع اللازمة لتجهيز تلك الأغذية حتى يمكن أن تصل إلى الأسواق البعيدة. وإلى جانب هاتين المشكلتين، ثمة عوامل أخرى في بعض البلدان الأفريقية، منها ضعف هياكل النقل الأساسية والافتقار إلى الطاقة ونقص البذور، وما إلى ذلك. غير أن تلك الأمور لا تنطبق على أوغندا. ففي حالة أوغندا، كانت المشكلة هي عدم وجود الأسواق وانخفاض القدرة التجهيزية، أو بعبارة أخرى انخفاض القيمة المضافة. أما الباقي فموجود لدينا، أو يمكننا الحصول عليه بسهولة.

وقد نشأ ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية نظرا لدخول مئات الملايين من الصينيين والهنود في عداد الطبقة المتوسطة المترفة في العشرين سنة الأخيرة. وهذا يعني أنهم يحتاجون إلى غذاء أفضل، وإلى منازل أفضل تتطلب الأسمنت وأسياخ الصلب، وإلى وسائل أفضل للانتقال كالسيارات. لهذا السبب ارتفعت أسعار الأغذية والسلع الأساسية. ولنفس هذا السبب ترتفع أسعار البترول: فلو كان ٢٠٠ شخص فقط يقودون سيارات في الماضي، فالآن قد ارتفع هذا العدد إلى ٤٠٠ شخص. وهذا معناه زيادة في الطلب على البترول. وفي أعقاب الارتفاع المتزايد في أسعار البترول،

اصطُحِب السيد مارتن تورينخوس، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا**

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية أوغندا.

اصطُحِب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس موسيفيني (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي في البداية يا سيدي بتهنئتك على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. ولدى أوغندا اقتناع بأن دورتنا هذه ستكون موفقة بفضل ما لكم من خبرة وحنكة دبلوماسية معروفة. وأود اليوم أن أعرب عن تقديري لسلفكم، صاحب السعادة سرجيان كريم، للكيفية الممتازة التي ترأس بها الدورة الثانية والستين. كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام لما يبديه من قيادة وما يبذله من جهود لإصلاح هذه المنظمة.

كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة يلمون بإنشاء منظمة يتمثل الغرض منها، في جملة أمور في: "تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني". واليوم يواجه العالم حشدا من المشاكل، كان يؤمل في أن تعالج الأمم المتحدة الكثير منها.

ومن المشجع أن الموضوع الذي وقع عليه الاختيار لهذه الدورة هو تأثير أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع

ويحتوى على مكونات نادرة. وهو يختلف تماما عن الموز المعروف في مناطق أخرى من العالم. إن نسبة ٤٠ في المائة من هذا الموز تتعرض للتلف في البساتين والأسواق. ويقوم علماءنا بتمويل من حكومتنا بتحويل ذلك الموز إلى مواد غذائية مجهزة، مثل الدقيق، والخبز، والوجبات الخفيفة، وما شابه ذلك.

وتمثل أسعار الوقود المرتفعة مشكلة حقيقية للبلدان التي لا تملك النفط. وزيادة استخدام أشكال أخرى من الطاقة إلى الحد الأقصى - بما فيها الطاقة المائية والطاقة الحرارية الجوفية، المستخدمة بفعالية في بلدان مثل أيسلندا، والطاقة الشمسية والرياح، والوقود الأحثائي - جزء من الحل بالنسبة لتلك البلدان. ولكن كل ذلك يتوقف على تطوير الموارد البشرية من خلال التعليم. فالسكان المتعلمون لديهم قدرة على البحث عن حلول أكبر من قدرة السكان غير المتعلمين.

وفيما يتعلق بأوغندا، فإن المجموعات الأكثر تضررا بارتفاع أسعار الغذاء، إلى جانب الكسالى من الأفراد، هي مجموعات العمال بأجر في المدن. وعلى خلاف المزارعين، لا يستفيد هؤلاء من ارتفاع أسعار الغذاء، ولكن عليهم أن يشتروا المواد الغذائية. ولكن، لحسن الحظ، فإن جميع تلك الأسر في أوغندا لها صفة مزدوجة، فبالإضافة إلى أن أبناءها يعملون بالأجر، يملك أبناء تلك الأسر أو أقرباؤهم أراض زراعية في المناطق الريفية. وبالتالي، يمكنهم إعانة أنفسهم بزراعة تلك الأراضي. إن أفريقيا وغيرها من المناطق، التي تقوم اقتصاداتها على الزراعة، ينبغي أن تنهض وأن تستفيد من الإمكانيات الكاملة لارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وفيما يتعلق بالكلام الذي سمعته مرات عديدة منذ افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة - بأن أيا من البلدان الأفريقية لن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام

بدأت بعض البلدان الغربية تتكلم عن أنواع الوقود الحيوي، الذي تستخدم فيه المزروعات لتصنيع الديزل.

ولكن أوغندا ترحب بكل هذا. فهو يمثل فرصة سانحة من وجهة نظرنا، وليس بمعوق. والواقع أن المزارعين في أوغندا قد بدأوا بالفعل يحصدون الكثير. ولهذا السبب نما اقتصادنا بنسبة تسعة في المائة في العام الماضي. وعندما نحل مشكلة الطاقة، سينمو اقتصادنا بمعدلات تتجاوز ١٠ في المائة.

وحسنا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند واليابان والصين بفتح أسواقها أمام المنتجات الأفريقية دون تعريف جمركية ودون فرض حصص. غير أن مسألة مبالغ الدعم ما زالت قائمة. وينبغي إلغاؤها. وفي أوغندا، نعمل في الزراعة بدون إعانات حكومية. فلماذا لا يفعل الشيء نفسه المزارعون في تلك البلدان التي لديها هياكل أساسية أفضل، ومعدلات فائدة أقل، وطاقة كهربائية وفيرة، وما إلى ذلك؟ ولماذا يحتاجون إلى الحماية؟ فالحماية تؤثر على البلدان التي يمكنها إنتاج الغذاء بسهولة، مثل أوغندا. إن هذا ليس عملا صائبا.

إننا نتج الألبان بكميات كبيرة للغاية وبدون القدرة على تصنيعه. ومؤخرا، أقامت شركة يملكها هنود معملا متكاملا ويعمل بتكنولوجيا متقدمة لتصنيع الألبان، وبدأ المعمل بإنتاج اللبن المخفف وطائفة واسعة من المواد المصنعة من الألبان، والحليب المعقم، والحليب المعالج بحرارة عالية (لحفظه لفترة طويلة)، واللبن المصفى، والزبادي والزبدة، والجبية، وغير ذلك. ويجري الآن تصدير منتجات الألبان تلك إلى كل أنحاء العالم.

وثمة مثال آخر يتعلق بالموز. فأوغندا تنتج ١٠ ملايين طن متري من الموز سنويا. وهو موز ذو نوعية جيدة - ويسمى إنيام وونيو في إحدى لهجاتها المحلية -

والأمر الثاني الذي أردت الإشارة إليه، فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، هو أن أوغندا تمضي قدما في مسار تحقيقها جميعا، باستثناء تلك المتعلقة بصحة الأمهات ووفيات الأطفال. ولا أرى سببا يبرر عدم تحقيق تلك الأهداف. وباستثناء مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - المتعلق بالسلوك - فإنني واثق من أن الأهداف الأخرى قابلة للتحقيق في أوغندا إذا ما قمنا بما يكفي من التوعية والاستثمار بتوجيه سياسي.

إنني لا أؤيد المتشائمين إزاء أفريقيا أو الذين يضعون العربة أمام الحصان. وعلى سبيل المثال، لماذا لم يكن التصنيع والقيمة المضافة هدفا من الأهداف الإنمائية للألفية؟ إن تصدير المواد الخام من كباتر الذنوب التي تجعل حصة أفريقيا لا تزيد على نسبة ٢ في المائة من التجارة العالمية. فإذا ما اقترنت تلك المواد الخام بالقيمة المضافة، ستزداد قيمتها، حتى في يومنا هذا. وأفريقيا تصدر أشياء كثيرة، ولكنها على شكل مواد خام، وهذا هو السبب الذي يجعل قيمتها ٢ في المائة. فإذا ما أضيفت القيمة المضافة، ستزداد قيمة تلك المواد الخام.

وفضلا عن ذلك، فإن هذا التطور سيوفر فرص عمل للأفارقة، وبالتالي سيسهم بشكل هيكلي في إزالة الفقر. وكيف يمكن لنا أن نقضي على الفقر بدون توفير فرص عمل إلا بممارسة السحر والشعوذة؟ وقد أشرنا إلى ذلك مرارا في العديد من المحافل ولكن بدون جدوى. والأفارقة وحدهم يمكنهم وينبغي لهم حل المسألة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

٢٠١٥ - فإنني أود أن أوضح أمرين. أولا، أن ذلك الكلام يؤكد ما قلته بالأمس في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. إن مناقشة التنمية المستدامة بدون مناقشة التحول الاجتماعي - الاقتصادي أمر غير سليم. وقد أشرنا إلى ذلك مرارا وتكرارا. وكثيرا ما استخدمت فترة الحمل مثلا. فلا يمكن للمرء أن يتحدث بلا انقطاع عن "الحمل المستدام". أجل، الحمل يجب أن يستدام حتى يتحول إلى طفل. ولذلك، وكما فعلت أوروبا، وما فعلته مؤخرا مجتمعات أخرى في آسيا، يجب أن تتحول أفريقيا، اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا، من مجتمع ما قبل التصنيع، وأحيانا فترة المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع الطبقة الوسطى والعمالة الماهرة. وسيكون تحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة لهذا التحول.

ولا يمكن لأحد أن يقي على مجتمع ما قبل التصنيع، وأن يحقق في الوقت نفسه الأهداف الإنمائية للألفية بأي حال من الأحوال. والسعي نحو المجتمع الصناعي هو ما فعلته أوغندا على مدى العشرين سنة الماضية. ويجب أن تقوم أفريقيا بعملية التصنيع، وأن تطور قطاع خدمات حديث وزراعة تجارية. وهذا يعني التأكيد على الوصول إلى الأسواق. كما أنه لا يعني الحصول على حق الوصول إلى الأسواق العالمية الرئيسية فحسب، بل أيضا ترشيد أسواقنا الأفريقية من خلال التكامل الإقليمي والقاري. وهذا يعني أيضا أنه بغية خفض تكلفة القيام بالأعمال التجارية في أفريقيا، يجب أن نتعامل مع الطاقة، والنقل، بواسطة السكك الحديدية بصفة خاصة، والتعليم الابتدائي والعالي. وسيكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة لتلك التطورات وليس مقدمة له أو ظاهرة خارجية بالنسبة له.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يانييث - بارونيفو (إسبانيا).

تقتضيها منا الظروف الحالية، والتي بناء عليها سيحكم علينا التاريخ.

وينبغي للبلدان عندما تقترب من المنصة لإلقاء بيانها، أن تكون مستعدة للمساءلة عن التعهدات التي أعلنها من قبل. وينبغي أن تكون لدينا الشجاعة الكافية للبدء في مشروع لتحقيق تغير حقيقي في النظام المتعدد الأطراف. ولا بد من أن يستند التغيير إلى الولايات والمؤسسات المسؤولة ذات الصلة وإلى إطار يعكس بشكل متزايد التكامل والترابط.

وفي الواقع، إنني أحض على ضرورة أن يركز موضوع الجمعية العامة القادمة على المساءلة واتساق الإجراءات من جانب العالم المتقدم النمو في المسائل المتعلقة بالمعونة والتجارة والتنمية. وفي أحيان كثيرة عندما ينظر إلى سياسات تلك البلدان مجتمعة ينتج عنها حسارة صافية كبيرة في رفاه العالم النامي وتتناقض مع نواياها المعلنة - ومنها على سبيل المثال، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥.

إن الحادثة التي تجسدت قبل مجرد سنتين في انخفاض قليل في سوق الإسكان في بعض مناطق الولايات المتحدة وتطورت إلى صعوبات بالنسبة لسوق الرهن العقاري الفرعي، سرعان ما تحولت الآن إلى أزمة مالية شاملة متفاقمة ذات أبعاد عالمية. فالاقتصادات الصغيرة الضعيفة مثل اقتصاد غيانا، حتى ولم يتم دمجها بصورة كاملة في النظام المالي العالمي، ستتحمّل الأثر الكامل لهذه التطورات مع طلب التشديد على الصادرات، وارتفاع تكلفة رأس المال، وندرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض وصول السياح وتحويلات المهاجرين. وباختصار، ستعاني جهود النمو الاقتصادي وتقليل الفقر من ضربة قاسية وسوف يصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أبعد منا لا من ذي قبل.

**خطاب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن

الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس جاغديو (تكلم بالانكليزية):** أضم صوتي

إلى أصوات من سبقوني في مهنة رئيس الجمعية العامة، السيد ديسكوتو بروكمان، على انتخابه لإدارة أعمال الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والستين.

إننا إذ نجتمع هنا هذا الأسبوع، يواجه النظام المالي العالمي، أسمى اختبار له في الذاكرة القريبة. فالأزمة الحالية منهجية بطبيعتها، وتاريخية في حجمها وعالمية في مداها. وجاءت في وقت يصارع فيه الاقتصاد العالمي أسرع تصاعد وأعلى مستويات حقيقة يسجلها في أسعار الوقود والمواد الغذائية. إن هذه التطورات، مع تأخر اهتمام العالم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة لتغير المناخ، تحدد جدول الأعمال المعروض على المؤسسات العالمية والزعماء الوطنيين اليوم. وتبين أن موضوع المناقشة لهذا العام جاء في أوانه ولا مندوحة منه.

ونظرا لخطورة المسائل المعروضة علينا وإلحاحيتها،

لا بد لنا من أن نحرص على عدم إجراء مناقشة هذا العام بالطريقة الخطابية المعتادة. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نعقد العزم على ترجمة التحليل المستفيض والبيانات النبيلة والنوايا الحسنة التي عرفت عن الجمعية إلى إجراءات ملموسة

ونظرا لما سيتركه ارتفاع أسعار الأغذية المتواصل في المستقبل على الفقراء، يتعين على المجتمع العالمي أن يلزم نفسه، بوضع شبكات ضمان وتمويلها لكفالة تحسين إمكانية الوصول إلى الأطعمة وصون التغذية الأساسية.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت الجمعية تشعر بقلق بالغ إزاء الآثار المترتبة على تغير المناخ، وهي محقة في ذلك. لكن أجيال المستقبل تطالب بأن يترجم هذا القلق إلى إجراءات سريعة. إن التحدي الذي يشكله تغير المناخ لن يتباطأ ليتماشى مع الوتيرة التي حددها الأمم المتحدة. فلا بد من الإسراع في استجابتنا لمجاعة سرعة تغير المناخ.

إن الحقائق واضحة. إذا أردنا أن نتفادى انهيارا كارثيا للمناخ، علينا أن نحقق استقرارا في الانبعاثات السنوية لغازات الدفيئة بما يساوي حوالي ٢ طن من غاز ثاني أكسيد الكربون لكل فرد بحلول العام ٢٠٥٠. ولذلك، دعونا نتنقل بالمناقشة إلى كيفية تحقيق ذلك، وإلا نتجمد بسبب خوف كاسح نابع من حجم المشكلة.

هناك بعض الإشارات الواعدة. لقد نتج عن بروتوكول كيوتو نشوء سوق الكربون بقيمة ٦٠ بليون دولار. وهذه بداية طيبة. وبالرغم من أن الحس السليم يملئ تناسب هذه التدفقات المالية مع المشكلة التي يجري علاجها، يبقى معظم هذه الأموال داخل العالم المتقدم النمو.

وإن غيانا بوصفها من بلدان الغابات المطيرة، تدرك بصورة خاصة أن تدفق رأس المال لمعالجة قطع الغابات الاستوائية يكاد يكون معدوما - رغم أن ذلك يتسبب في ٢٠ في المائة من انبعاث غازات الدفيئة، وأن التحليلات التي قام بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتي أبرزها نيقولا ستيرن وغيره، وما قاموا به هو أنجح حل منخفض التكلفة.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة ١٤٨ في المائة خلال الـ ١٨ شهرا التي سبقت تموز/يوليه هذا العام. وهذا بدوره، أسهم في زيادة أسعار السلع الغذائية، ولا سيما الأطعمة الرئيسية مثل الحبوب، بحيث ارتفعت في بعض الحالات أكثر من ٢٠٠ في المائة خلال الفترة نفسها. وفي حين ظهرت في الأسابيع الأخيرة بعض المؤشرات على تناقص هذه الزيادات، وفي بعض الحالات انعكس مسارها نسبيا، وتشير التوقعات إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية ستظل تراوح مكانها.

ومما لا شك فيه أن زيادة أسعار الأغذية تتيح فرصة هامة وحافزا للمزارعين والاقتصادات الزراعية لزيادة الإنتاج. لكنها تنطوي أيضا على آثار خطيرة فيما يتعلق بالوصول إلى الطعام، ولا سيما وصول الفقراء إليه، وبالتالي على المؤشرات الغذائية والصحية الرئيسية في أوساط شعوبنا.

ويبين تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٧ أن النمو الذي تولده الزراعة قد يكون أكثر فعالية أربعة أضعاف في تقليل حدة الفقر من النمو في قطاعات أخرى. ومع ذلك، انخفض نصيب الزراعة في المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى مجرد ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦. ولذا ينبغي أن تولى الزراعة أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي وكذلك في الميزانيات الوطنية.

ومن اللازم أيضا على جناح السرعة أن تقوم البلدان الكبيرة المتقدمة النمو بإعادة النظر في الطرق التي يمكن بها إعادة صياغة السياسات التجارية الحالية التي تتسم بعدم الفعالية والتشويهية، ولا سيما المعونات التي تدعم الإنتاج المحلي غير الفعال والرسوم الجمركية التي تحمي من الواردات الأكثر قدرة على المنافسة، للتقليل من التشوهات في السوق العالمية.

الأوروبي، وقد يؤثر هذا الاتفاق بشكل أساسي على التنمية في مجتمعاتنا ويعرض للخطر مواقفنا التفاوضية المستقبلية في منظمة التجارة العالمية. فلقد هدّدت اللجنة الأوروبية بفرض رسوم جمركية على صادراتنا بموجب نظام الأفضليات المعمم إذا لم نوقع اتفاقات تعكس نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، بالرغم من احتواء النموذج على مسائل قد تمت إزالتها من جدول أعمال المنظمة - وهي ما تسمى بمسائل سنغافورة. وسوف تمس هذه الاتفاقات بصورة خطيرة مفاوضاتنا مع البلدان التي قد تهدد مستقبل حركة التكامل في منطقتنا.

إن استغلال القدرة التفاوضية المتفوقة للاتحاد الأوروبي واللجوء إلى التهديدات لحمل البلدان على التوقيع هما من السخرية دليل على الكيفية التي يأمل أن يبدأ بها الاتحاد الأوروبي هذه الشراكة. بموجب اتفاق الشراكة الاقتصادية. والأمر الذي يدعو للضيق الشديد هو أن المحاضرات تتوالى علينا دون توقف من نفس هذه المجموعة من البلدان بما مؤداه أن المشاورات الوطنية والعمل مع المجتمع المدني من السمات الضرورية للحكم الرشيد. ومع ذلك، عندما يعارض نفس المجتمع المدني اتفاق الشراكة الاقتصادية على أساس أنه لا يولي اهتماما كافيا للتنمية، نطالب بأن نتجاهل هؤلاء الذين دأبوا على الشكوى. وأتساءل عما إذا كان زعماء تلك البلدان يعرفون ما يجري باسمهم، أو يكثرثون له. وحتى في هذه الساعة المتأخرة، أود أن أناشد زعماء الاتحاد الأوروبي أن يستعرضوا تلك الاتفاقات قبل أن تلحق ضررا لا سبيل إلى تداركه بالعلاقات التاريخية الطيبة القائمة بين أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي.

ويؤدي بي هذا إلى مسألة الإصلاح الذي اشتدت حاجة مؤسساتنا المتعددة الأطراف إليه، وهو مدرج في جدول الأعمال منذ بعض الوقت. غير أن من الإنصاف

وبصفتنا قادة، يتعين علينا أن نضع توجيهها واضحا لمفاوضينا عندما نرسلهم للموافقة على أي اتفاق للمناخ ما بعد كيوتو، الذي هو اتفاق يؤكد شعورا بالتناسبية في معالجة أسباب تغير المناخ ويكفل متابعة جميع الخيارات الرئيسية للتخفيف من حدة التغير في المناخ. ويتعين علينا كذلك أن نقطع المناقشة الخاطئة التي توحى بأنه لا بد للبلدان من أن تختار بين مكافحة تغير المناخ ودعم التنمية الوطنية. فبدلا من ذلك، نحتاج إلى تحقيق مستوى جديد من النمو، واقتصادات تقوم على نسبة منخفضة من الكربون والعمل على أن تدعم التنمية الوطنية التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية المتصلة بالانبعاثات.

وبالتحديد يتعين على زعماء بلدان الغابات المطيرة أن يدركوا أننا نقدم خدمات حيوية لصحة كوكبنا وأنها عندما نطلب تدفقات رأس المال للتعويض عن ذلك، لا نقوم بذلك لأننا مجرد بلدان فقيرة سلبية تتطلع إلى المعونة: نحن نوفر عنصرا حيويا لحل مشكلة تغير المناخ وينبغي لنا أن نقود عملية وضع الآليات ونحن نعمل على صياغة اتفاق ما بعد كيوتو.

ورغم أن ٨٥ في المائة من شعبنا في غيانا يعيشون تحت مستوى سطح البحر ويعانون أصلا من أنماط الطقس المتغيرة ومستويات المياه المتزايدة، لا نريد مجرد الشكوى من تغير المناخ، نريد بدلا من ذلك أن نشترك مع الآخرين في إيجاد حل. وكجزء من ذلك، نحن مستعدون لمناقشة وضع جميع غاباتنا المطيرة تقريبا في خدمة العالم إذا ما تم خلق الحوافز الاقتصادية الصحيحة، وإذا أمكن القيام بذلك بطريقة لا تنطوي على مبادلة السيادة على غاباتنا ولا على وضع القيود على التطلعات الإنمائية لشعبنا.

وتفاوض حاليا مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ على اتفاق شراكة اقتصادية مع الاتحاد

وبالمثل، إذا ما أصبحت منظمة الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وتم إصلاحها سوف تكون أقدر على أداء دور محوري في النظام المتعدد الأطراف لخدمة مصالح المجتمع الدولي بصفة عامة، سواء بالنسبة لولايتها المتعلقة بالسلام والأمن، أو بحماية الحريات الأساسية، أو بتعزيز التنمية.

وفي داخل الرابطة، وضع رؤساء الكومنولث مجموعة من المبادئ والمبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تتخذ أساسا لإصلاح المؤسسات الدولية. ومن بين توصياتهم الدعوة إلى عقد مؤتمر على غرار بريتون وودز ليتصدر العمل على تحديد مستقبل المؤسسات المالية الدولية. وأثق بأن هذه المبادئ والمبادئ التوجيهية ستطبق تطبيقا كاملا.

وأرجو للجمعية العامة كل التوفيق في دورتها الثالثة والستين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

القول بأن التقدم بطيء فيه وأن نتائجه قليلة ومن الصعب ملاحظتها. وأرى أنه يجب السير في الإصلاحات وفقا لمبادئ معينة سبق تحديدها. أولا، يجب أن تناط بالمؤسسات ولايات جديدة ذات صلة بالظروف الراهنة، ويجب أن تكون تحت تصرفها الأدوات اللازمة لفعالية الوفاء بتلك الولايات. ثانيا، يجب أن تتمتع المؤسسات بالمشروعية وأن يتجلى فيها التمثيل العادل لأعضائها. ثالثا، يجب عليها أن تبدي مرونة وتجاوبا في اضطلاعها بوظائفها. رابعا، يجب أن تظهر أرفع مستويات المساءلة والشفافية.

وكما أسلفت الإشارة، أرى أن أوجه القصور في الولاية والأداء الوظيفي للمؤسسات المالية الدولية كانت عاملا أسهم في الأزمة المالية الحالية. وينبغي أن تتمثل ولاية صندوق النقد الدولي صراحة في حفظ الاستقرار المالي للنظام بصفته منفعة عامة عالمية. إضافة إلى ذلك، من الواضح أنه ثبت عدم فعالية استخدام المراقبة السلبية كأداة عامة والإقراض المشروط بين الأعضاء الأكثر ضعفا، وذلك لأسباب ليس أقلها أن الحوافز المقترنة بالإقراض المشروط لا تكاد تنطبق قط ودون استثناء على البلدان الهامة في النظام، ولا توجد أي آليات لتشجيع البلدان الأكبر حجما على الرضوخ للمشورة فيما يتعلق بالسياسات.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تنقح ولاية البنك الدولي بحيث تركز على بعض التحديات الإنمائية الرئيسية، كحماية البيئة والطاقة النظيفة وبعض جوانب الحد من الفقر، بدلا من محاولة التصدي لجميع التحديات الإنمائية ومن ثم تقويض فعاليته ذاتها. علاوة على ذلك، يلزم عمل المزيد لإضفاء الطابع الديمقراطي على هذه المؤسسات، وللمواءمة بين مصالح الإدارة والموظفين ومصالح البلدان التي يخدمونها ولجعلهم أكثر قابلية للمساءلة من جانب الأعضاء.



لمئات الآلاف من أبناء شعبنا انتهاكا لفكرة حقوق الإنسان ذاتها.

لذلك، فإن هذه الجمعية العامة تواجه تحديا عاما. فلسنا مطالبين بالرد على قضية معينة تتعلق بنموذج واحد للعدوان المسلح في مكان واحد فحسب، بل نحن مطالبون بأن نحدد موقفنا إزاء العدوان المسلح في جميع الأماكن. ونحن مطالبون بالإجابة على سؤال بالغ الأهمية: هل ستزود هذه الهيئة عن المبادئ التي أسست عليها، أم ستسمح بدهسها تحت عجلات الدبابات الغازية، وتحت نعال مرتكبي التطهير العرقي، وتحت وطأة الهجمات الإلكترونية التي تصيب بالشلل، وفي ظل الأساليب الخبيثة للعنف الانفصالي؟

وماذا سيعني الدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة الكامنة وراءها بالنسبة لجميع أعضاء هذه الجمعية؟

أولا، علينا جميعا أن نرفض الوقوف صامتين أمام هذا العدوان المسلح والاعتداء على حقوق الإنسان.

ثانيا، يجب أن نوحّد صفوفنا ونبادر إلى اتخاذ سياسة لعدم الاعتراف بمقاطعتي جورجيا المنفصلتين، اللتين يحتلّهما المعتدي في الوقت الحالي ويضمّهما إلى أراضيه. فعلى معا التزاما أخلاقيا وقانونيا بحماية القانون الدولي والنظام العالمي.

ثالثا، لا بد لنا من أن نكفل امتثال جميع الأطراف لكل بنود الاتفاق الحالي لوقف إطلاق النار.

رابعا، وأخيرا علينا أن نكون مصممين على إنشاء عملية فعالة تابعة للأمم المتحدة لحل الصراعات بالوسائل السلمية من أجل إعادة توحيد جورجيا وحل المشكلة.

وبيت القصيد هنا أنه يتعين علينا أن نكون جاهزين لاستخدام كامل سلطة القانون الدولي ومؤسساتنا الدولية الجماعية للنهوض بالتوازن التاريخي للعدالة ومن ثم وضع سلسلة من الإجراءات لتصويب تلك الأخطاء التاريخية.

**الرئيس ساكاشفيلي** (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة التي تتاح لي اليوم لمخاطبة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ بلدي والأمم المتحدة.

في بعض الأحيان، تنشأ أقسى المحن التي تتعرض لها المثل العليا لهذه المنظمة في أماكن صغيرة نائية، لا نعلم عنها إلا أقل القليل. وقد أتيت إليكم ممثلا لأحد هذه الأماكن، جورجيا، البلد الذي يقل سكانه عن ٥ ملايين نسمة وتعرض في الشهر الماضي للغزو من جارتنا. وبالرغم من صغر حجمنا، فإن الآثار القانونية والأخلاقية والسياسية والأمنية التي يثيرها هذا الغزو لا يمكن أن تكون نتائجها أعظم مما كانت.

والواقع أن تلك القضايا تمس صميم الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. ومن بين المبادئ التي يجسدها هذا الميثاق حرمة الحدود السيادية، وقدسية حقوق الإنسان، وسيادة القانون الدولي، والرفض العالمي للعدوان المسلح.

وقد امتحن الغزو تلك المبادئ جميعها وهي الآن على المحك. فقد انتهك الغزو حدود جورجيا المعترف بها دوليا. وفي بداية العدوان، أبلغنا شعبنا والعالم بوضوح بأن روح شعب جورجيا لن تتحطم وأننا لن نتخلى قط عن الحرية ولن نستسلم أبدا. فلم، ولن، نستسلم أبدا. أما الاعتراف لاحقا بما يطلق عليه استقلال المنطقتين التابعتين لنا، أو سيتيا الجنوبية التي يقل عدد سكانها في المناطق التي تسيطر روسيا عليها عن ٢٠٠٠٠٠ نسمة، وأبخازيا التي يقل عدد سكانها من العرق الأبخازي عن ٥٠٠٠٠٠ نسمة، على سبيل معاقبة بلدنا وتوجيه رسالة إلى بقية العالم، فلم يطعن في سلامتنا الإقليمية فحسب بل تحدى أيضا المنطق السليم والمبادئ الأساسية للتفاعل الدولي. وشكل التطهير العرقي

بالأسلحة، سوف نشنّها بالقيم. فجورجيا هوجمت لأنها ديمقراطية ناجحة في ذلك الجزء الذي نعيش فيه من العالم. وردّنا اليوم يتمثل في تعزيز ديمقراطيتنا. لذلك أعلن أمام الجمعية العامة أربع فئات من المبادرات الديمقراطية الموسعة.

أولا، سوف نعزز من آلية الضوابط والموازن في مؤسساتنا الديمقراطية، بما في ذلك منح قدر أكبر من الاستقلالية للبرلمان والسلطة القضائية. ثانيا، سوف نوفر موارد وحماية إضافية للنهوض بمزيد من التعددية السياسية، بما في ذلك زيادة التمويل المقدم لأحزاب المعارضة وكفالة درجة أكبر من الوصول إلى موجات الإذاعة. ثالثا، سوف نعزز حكم القانون بزيادة تحسين الإجراءات القانونية الواجبة والمحاکمات التي تتم من خلال هيئات المحلفين والتعيينات القضائية الدائمة. رابعا، سوف نوسّع ونعمّق من حماية الممتلكات الخاصة، فسوف نكون شفافين في كل شيء نفعله.

ولقد أسعدني هذا الصباح إذ علمت أنه وفقا لآخر مؤشر للشفافية الدولية كانت جورجيا من بين بضعة بلدان ارتفعت مرتبتها بدرجة كبيرة على مر السنة الماضية. ومن الجدير بالذكر أن المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير يصنّف جورجيا من بين أقل الاقتصاد فسادا في أوروبا.

وعلى الرغم من شدة الاضطراب، فقد تحمّل بلدي قسوته. وهذا يثبت تمسكنا بالتزامنا الديمقراطي وعدم الرجوع عنه وباختصار سنقاوم شبح العدوان والاستبداد في الحكم بأقوى الأسلحة في ترسانتنا، ألا وهي التزامنا بتوسيع نطاق الحريات دائما داخل حدودنا وهذا لا يقل عن ثورة ورد ثانية. وإذا كان محور ثورتنا الأولى الصمود أمام التهديد من الداخل بإعادة اختراع دولة فاشلة يستبد بها الفساد، فيجب أن تكون ثورتنا الثانية أكثر تركيزا، حيث أننا الآن نواجه مزيدا من التحدي - تحدّي يأتي من الخارج. إن نجاح

وفي حين أن الأزمة تشكّل تحديات خطيرة للمجتمع الدولي بأسره، فإنها تقيم التزامات محددة لصالح بلدي. وأقول بأن الرد على ذلك الهجوم الجديد على قيمنا المشتركة ليس بالانغلاق أو التحصين بل بمزيد من الانفتاح على جبهات عديدة. وبوصفنا ديمقراطية فإننا لا نخشى أحدا. وبوصفنا ديمقراطية لدينا التزام نحو شعبنا ونحو المجتمع الدولي بأن نكون حتى أكثر انفتاحا وشفافية. بالنسبة لي والحكومي فإن ذلك الالتزام يترجم مجموعة من الإجراءات المحددة على الصعيدين الدولي والمحلي. واسمحوا لي أن أوضح ما يلي:

أولا، أنا أعرف أن هناك العديد من الناس في العالم الذين يلمسون فهما أوضح للسبب الذي أدى إلى بدء هذه الحرب ومن الذي بدأها. وبدلا من الاستشهاد بقضيتنا، أود أن أكرر دعوة بسيطة بدأتها بتاريخ ١٧ آب/أغسطس، بينما كنت واقفا بجانب المستشار الألمانية أنجيلا ميركيل التي زارت جورجيا مباشرة بعد بدء الأعمال القتالية عندما اقترحت وجوب إجراء تحقيق مستقل واف لمعرفة الأسباب الرئيسية لهذه الحرب.

ويجب تمكين المحققين من الوصول من دون عراقيل إلى جميع المسؤولين والوثائق والمعلومات التي قد يحتاجونها، وترحب جورجيا بهذا التحقيق. وحكومة بلادي مستعدة لتقاسم كل ما لديها من أدلة وكفالة إمكانية الوصول إلى جميع الشهود الذين يريدون المحققون. وناشد الطرف الآخر في هذا الصراع التعاون تعاوننا كاملا وعدم عرقلة التحقيق. بهذه الطريقة تتصرف الديمقراطيات. ولا بد من أن تظهر الحقيقة، ليس لتوضيح كيفية تتابع الأحداث في الشهر الماضي فحسب، بل أيضا لمساعدتنا في الإجابة على الأسئلة الأساسية التي أثارها هذا الاحتياح.

ومبادرة الانفتاح الثانية لحكومة بلادي تتعلق بالتطورات على الحدود. وحيث أن آخرين شنوا هذه الحرب

الجزء الذي نعيش فيه من العالم وبأن نكون نموذجاً للتنمية الديمقراطية. وعملية إعادة التعمير ستكون أيضاً استمرار الاستفادة أوروبا من أمن الطاقة الحقيقي المتأتي من التنوع. وكل ما نفعله سيتم بصورة سلمية.

ولكن اليوم لا بد لنا من أن نطرح مجموعة من الأسئلة، والأجوبة عليها تنطوي على عواقب خطيرة جداً. وما أدهشنا جميعاً في الأسابيع الأخيرة أن هذا الغزو كان نشازاً أو محاولة خاطئة للعودة إلى منطق القرن التاسع عشر، أي منطق القوة الغاشمة أو كان دلالة على اتجاهات مشؤومة قد تستمر وتتعمق لتقوض النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين وتقوض سيادة الدولة وقوة مبادئنا المشتركة التي ناضلنا بشدة من أجلها. وأعتقد أن ذلك السؤال وغيره لم تتم الإجابة عليه، وهناك أسئلة أخرى لا يزال يتعين طرحها.

هل سنشجع الانفصالية المنطوية على العنف والكرهية في العالم، ونقف مكتوفي الأيدي حيال تخريب سيادة دولة ما؟ أم هل نرسم خطأً واضحاً ونحدد المبادئ التي نحافظ على النظام العالمي وتعلن ما فيه الكافية؟ في القرن الحادي والعشرين لدينا طرق أفضل لحماية الأقليات الإثنية من الدبابات طراز تي ٧٢ والطائرات المقاتلة من طراز سوخوي.

لقد وضعنا مجموعة من المسائل القانونية والسياسية لمراعاة مطالب الأقلية في إطار السيادة الوطنية. وبعد ذلك كله فإن أحد أهم المنجزات الكبيرة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية الأخرى تركز على اعتقاد مؤداه أن الديمقراطية والازدهار يفسحان مجالاً للجميع. فهل نحن على استعداد ل طرح ذلك جانباً؟

ثورة الورد الأولى ساعد على إنقاذ بلادي. وصحة النظام الدولي قد تتوقف على نتيجة ثورة الورد الثانية.

إن أعداداً غفيرة من الناس في جميع أرجاء العالم شعرت بالحزن العميق والضييق جراء اجتياح جورجيا، وهو اجتياح بدأ بسخرية مأساوية عشية الاحتفال بالسلم والألعاب الأولمبية. وعلى المستوى الأساسي للغاية استجاب العالم بإنسانية شديدة لمحنة الجورجيين المحاصرين، ولمشهد الرجال والنساء في سن الثمانين الذين أُجبروا على الخروج من قراهم ولمئات الآلاف من الأرواح البريئة التي التمسست ملاذاً من القصف، وبلد صغير لا يتجاوز عدد سكانه خمسة ملايين نسمة داس عليه جار حجمه أكبر منه بـ ٣٠٠ ضعف. وقد استجاب العالم لذلك فوراً بإرسال المعونة السخية وبالقدوم إلى جورجيا وإظهار تضامنه معها. وفي الوقت نفسه كان زعماء من جميع أنحاء العالم يعملون بدون كلل لبحث وقف إطلاق النار وإنفاذه.

إنني لممتن أشد الامتنان للرئيس الفرنسي ساركوزي على تفانيه من أجل كفاءة التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار نصاً وروحاً. وبما أن جميع الأطراف وافقت فإن ذلك يعني الانسحاب الكامل للقوات العسكرية من بلادي إلى مواقعها قبل نشوب الصراع.

لقد أثبتت الإجراءات العالمية أن أقوى رد على هذا الغزو الوحشي هو إعادة بناء الديمقراطية والاقتصاد في جورجيا وجعلها حتى أقوى من ذي قبل. وأريد أن التزم التزاماً خاصاً نحو جميع الذين ساعدونا في هذه الظروف الاقتصادية العصبية جداً لتمويل إعادة إعمار جورجيا، وهذا الالتزام مؤداه أننا سوف ننفق الموارد التي قدموها لنا. منتهى الحكمة والشفافية.

إن جورجيا ستعيد البناء. وستسهم في ازدهار وأمن جميع مواطنيها وأمن المجتمع الدولي بأسره بتوفير الاستقرار في

الأستلة. وسوف ننجح. فلنصمم على تقديم الاستنتاجات الصحيحة للعالم.

إن غزو بلدي قدم دليلاً دامغاً على قوة الرأي العالمي العام الذي لا يمكن التعبير عنه إلا عندما تكون المجتمعات حرة ومفتوحة. وفي نهاية المطاف فإن الرفض الدولي هو الذي أوقف الدبابات والقوات من الاستيلاء على عاصمتنا، وهو رفض أعرب عنه العديد جداً هنا من خلال وسائل الإعلام الحرة ومجموعات حقوق الإنسان الشجاعة والأصوات الرائدة للضمير العالمي من ناتان شارنسكي إلى فكلاف هافيل.

ولكن العبارات المنمقة لم تعد كافية، فاليوم علينا أن نعمل. وإذا كانت الكلمات كافية فلا بد من أن شيئاً قد أتى من النداءات العديدة من أجل السلم، ومن التحذيرات العديدة التي أطلقتها أنا نفسي من على هذا المنبر خلال سنين. وما من بلد ناضل أكثر من بلدي وأنا نفسي سأتناول معالجة الخلافات الإثنية في جورجيا والتوصل إلى حل سلمي للصراع وسوف نواصل النضال بقوة.

في الواقع ومن هذا المكان بالذات حذرت مرات عديدة من أنه كان يجري الإعداد لتلك الحالة، ذلك أنه كان هناك تهديد. فقبل أربع سنوات كنا نناقش مخاطر الحشد الروسي غير الشرعي في بلادنا. وهو حشد استهدف أراضينا. لقد تكلمنا عن توزيع جوازات السفر وعن القواعد غير الشرعية التي شيدت على أراضينا. وكنا نعرف أن تلك الأساليب الهدامة اقترنت بالتطهير العرقي الذي أجبر معظم أبناء جورجيا على ترك تلك الأراضي لكي تستخدم يوم ما كذريعة للغزو، وهذا ما حصل بالضبط في الشهر الماضي. ويحصل في بلدان أخرى في منطقتنا.

في عام ٢٠٠٦ استرغيت الانتباه بصورة عاجلة إلى المحاولات التي كانت تجري لضم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

وما هي العبرة من استخدام القوة الغاشمة؟ فهل نتطلع إلى الناحية الأخرى أو نكافئ إرسال عشرات الآلاف من القوات ومئات الطائرات عبر الحدود المعترف بها دولياً وقصف بلد آخر؟ وهل علينا أن نغمض أعيننا عندما يحدث التطهير العرقي كما حصل مرات عديدة في فترة الـ ١٦ عاماً الماضية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية؟ وفي عالم يناضل لكبح الأشكال التقليدية لعنف الدولة فهل نقاطع أو نفرض الجزاءات؟

خلال اجتياح جورجيا شهدنا عدة اتجاهات جديدة مريعة في شن الحرب. وقد شاهدنا قوات وميليشيات تقوم بالتطهير العرقي لسكان بلادي وتعمل بدون أي كبح أو نظام وخارج أي نظام. ونطالب بتحقيق كامل تقوم به الأمم المتحدة لتقصي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت.

وشهدنا أول حملة لحرب إلكترونية على نطاق كامل، وهي حملة كانت تهدف إلى شل اقتصاد بلدنا وشل قدرتنا على الاتصال مع العالم الخارجي. وأنه من المقلق جدا أن نرى التكنولوجيا التي ربطت بين عالمنا وساعدت في بناء جسور بين الثقافات تُستخدم لتقسيم المجموعات والإثنية وتمزيق عالمنا.

واليوم بينما نرى معظم العالم يفهم التهديد الحالي الذي يمثله تغير المناخ والتدمير الإيكولوجي، نشهد في جورجيا حملة مؤلمة تنطوي على تدمير إيكولوجي جاء كجزء من الغزو. وحدث ذلك عندما قامت الطائرات العمودية المقاتلة بإلقاء القنابل المحرقة بصورة مستمرة على الغابات القديمة في متنزه بوجومي الوطني الذي يمثّل متنزهنا الوطني للسياحة والترفيه والثقافة والموارد المائية. وأعتقد أننا جميعاً تقع علينا مسؤولية رسمية عن الإجابة على تلك

الغازي ووصف غزوه بالتدخل الإنساني - وهو تنصل شديد من المسؤولية عن الحماية. وتلك كذبة أثبتت بالتالي زيفها منظمة رصد حقوق الإنسان "هيومان رايتس واتش" وغيرها من المنظمات قدّرت عدد القتلى ٤٤ شخصاً، وأن تلك كانت محاولة لإخفاء الحوافز الحقيقية للغزو.

وعلى مر السنين تكلمت إليكم أيضا عدة مرات عن الخطط التي وضعتها جورجيا مع المجتمع الدولي لإعادة توحيد البلاد سلميا. وتكلمت عن الحاجة الملحة إلى تغيير ونقل أطر العمل التي فشلت في التفاوض وحفظ السلام في منطقتنا وقد مددت يدي مرارا وتكرارا وبنية صادقة إلى جارنا الكبير.

وقبل بضعة أيام من غزو جورجيا، واصلنا العمل بقوة من أجل السلام. وقد بعث الأمين العام بممثلته الخاص إلى جورجيا للوقوف على الكيفية التي يمكن بها إصلاح عملية حل الصراع المتعثرة وتعاوننا معه عن كثب. وقد اقترحت الحكومة الألمانية إجراء محادثات سلمية في منتصف شهر آب/أغسطس وهي محادثات أيدها بلدي بقوة. كذلك اقترحت الرئاسة الفنلندية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إجراء محادثات في هيلسنكي في أواخر شهر تموز/يوليه، وهو اقتراح أيدها أيضا. ومن سوء الطالع أن الأطراف المعارضة للصراع قد أدارت ظهرها حيث لديها مخططات أخرى.

وأخيرا وعشية الغزو، سافر مبعوثي الخاص مرتين إلى أوسيتيا الجنوبية في محاولة يائسة لنشد السلام، غير أن نظيره من البلد المجاور لنا لم يحضر تلك الاجتماعات. متذرعا بعطب في إطار المركبة كسبب لعدم الحضور. وفي غضون ٢٤ ساعة كانت آلاف مؤلفة من الإطارات الصالحة تجتاز حدود بلادنا.

لذلك الكلمات وحدها لا تكفي. ولا يمكن للكلمات أن تنقل بدقة أهوال الحرب. ومن الصعب، إن

وتساءلت عما إذا كانت أي دولة عضو من الدول الأعضاء في هذه القاعة الضخمة تتحمل هذا التدخل على ترابها من جانب دولة أخرى. وحذرت من خطر من أنه "سيُفتح وكر الدبابير، مطلقا حركات العنف الانفصالية والصراعات، ليس في منطقة القوقاز فحسب، بل أيضا في أجزاء عديدة من كوكبنا الأرضي" (A/61/PV.16، ص ٤). ومن سوء الطالع اليوم أننا نقف على حافة الهاوية، حيث يمكن إخضاع السلم إلى نظام عالمي جديد خبيث.

قبل عام حضرت إلى هذه القاعة بمزيد من الأنباء المؤلمة، أي أنه كانت هناك قاعدة عسكرية جديدة غير شرعية في أوسيتيا الجنوبية أقامها الذين كانوا يأملون بإمكانية انتصار الأسلحة والعنف على إرادة الشعوب. ولاحظت أن التصعيد الخطير كان يجري تحت أعين المراقبين الدوليين أنفسهم والذين كانت مهمتهم نزع الطابع العسكري عن الإقليم. وطلبت التصدي لتلك الأعمال الطائشة. وتواصلت تحذيراتنا طيلة الأشهر والأسابيع التي سبقت الغزو. وأبلغنا كل ما يمكن أن يصغي إلينا عن إطلاق العنان لحملة ترمي إلى تشويه سمعة جورجيا وحكومتها بينما تعمل على عرقلة أي مفاوضات ذات مغزى مع الانفصاليين. وقد كان هذا جزءاً من جهود محسوبة لإضعاف التأييد الدولي لجورجيا وتمهيد الطريق أمام الغزو.

وقدمنا للمجتمع الدولي تفاصيل الحشد العسكري المحموم من جانب حفظة السلام المزعومين - وهو تصعيد بدأ في هذا الربيع في منطقتي الصراع مما أدى هذا الصيف إلى قيام المليشيات الانفصالية بشن الهجمات المسلحة. وقبل أن يبدأ الغزو البري في الساعات الأولى من يوم ٧ آب/أغسطس، بعد أيام من القصف الشديد الذي نجم عنه مقتل مدنيين وحفظة سلام، سعينا على جناح السرعة إلى دحض المزاعم القائلة بأن ٢١٠٠ من المدنيين في أوسيتيا الجنوبية قتلوا على أيدي الجورجيين. ذلك العذر تذرّع به

وقف إطلاق النار القائم. رابعاً، علينا أن نكون مصممين على ابتكار عملية مجدية لحل الصراع تفضي إلى إعادة توحيد جورجيا بطريقة سلمية والتوصل إلى حل للصراع يكون في صالح جميع المجموعات الإثنية والأقليات، ولصالح مجتمعنا بشكل عام في المنطقة.

وإذا تمكنا من تحقيق تلك الأهداف، عندها سيكون بوسع هذه المؤسسة أن تخرج من هذه الأزمة أقوى مما كانت عليه من قبل. ولكن إن عجزنا عن وقف الأساليب المنطوية على العنف التي خربت سيادة الدولة في جورجيا، ستتشر تلك الأساليب إلى أجزاء أخرى من العالم. فمن مسؤوليتنا الجماعية الرد باقتناع وحزم.

لقد جددت جورجيا اختيارها وإن ديمقراطيتها ستظهر أقوى نتيجة ذلك. واليوم، كما فعلنا في الألفية، سنجد الطرق الكفيلة بالتعايش السلمي فيما بين جميع أعضاء مجتمعنا المتعدد الأعراق، سواء أكانوا من أصول إثنية جورجية أو أبخازية أو أوسيتية. ما برحنا بلداً مسيحياً منذ القرن الخامس عشر، ولكننا أيضاً بلد تعايش فيه العديد من المجموعات والاجتمعات الدينية المختلفة. فالتنوع هو قوتنا وليس مصدر ضعفنا. ونحن على استعداد لتعزيز تنوعنا بدرجة أكبر لجعل بلادنا ناجحة وكاملة مرة أخرى ومنتعشة ومعاد بناتها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة. عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لم يكن من المستحيل، القول إن الحرب تفضي إلى أي شيء طيب. وحياة الإنسان لا تقدر بثمن، ونحن في جورجيا نشعر بالحزن ليس على خسارتنا لأبنائنا وبناتنا، ولكن أيضاً على سقوط أبناء جيراننا الذين أرسلوا لشن حرب عدوانية باغية.

ومع ذلك فقد خرج المجتمع الدولي من غزو بلادي بشيء قيم حقاً، ألا وهو وضوح الصورة في نهاية المطاف. ونفهم ما حصل. ولم يعد بوسعنا أن ننكر دوافع ونوايا الفاعلين الذين حرضوا على الحرب. وبتوضيح الأمور تأتي المسؤولية. والآن لم يعد هناك أي سبب للتقاعس. والآن تقع على عاتق كل منا مسؤولية التصرف.

وعلى الرغم من التدمير الذي تسبب به الغزو ونجم عنه وقوع مئات الوفيات؛ وتشريد ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، ومن الضعف الذي لحق باقتصادنا جراء ذلك، فإن حكومتي الآن بدأت تترجم اقتناعنا. أعدكم بأن حكومتي سوف تنفذ وعلى جناح السرعة المبادرات الديمقراطية التي تشكلت في حرب الورد الثانية. وأعدكم بأن جورجيا سوف تصبح قريباً أقوى وأكثر ديمقراطية من ذي قبل، وبذلك سوف تكون في وضع أفضل للمساهمة في الأمن الجماعي والازدهار.

ولكن إذا كان لذلك أي معنى، فعلينا جميعاً أن ندافع عن المبادئ التي تركز عليها هذه المؤسسة. وعلينا اللجوء إلى الأفعال وليس الأقوال، واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى الالتزامات الأربعة، التي أعتقد أنه يتعين علينا التعهد بها. أولاً، علينا جميعاً ألا نجد في الصمت ملاذاً أمام العدوان المسلح والاحتلال والتطهير العرقي وشن الهجوم المباشر على دول عضو في الأمم المتحدة. ثانياً، علينا أن نقف صفاً واحداً في رفض الاعتراف المدعوم بالقوة وغير الشرعي للإقليمين الانفصاليين في جورجيا وضمهما بصورة جوهريّة من جانب جارتهما. ثالثاً، علينا أن نضمن امتثال جميع الأطراف لاتفاق

عميقة. وفي عام ٢٠٠٥، قبل انتخابي رئيسا للبلاد، لم تحصل الحكومة البوليفية سوى على ٣٠٠ مليون دولار من عائدات مواردها من النفط والغاز. وفي العام الماضي، عام ٢٠٠٧، بعد التأميم وبعد أن غيرنا قانون المواد الهيدروكربونية، حصلت الدولة البوليفية على ١,٩٣ بليون دولار. وبوصفنا بلدا صغيرا يبلغ عدد سكانه نحو ١٠ ملايين نسمة، فقد مكّنتنا ذلك من تحسين اقتصادنا الوطني. ويحظى انتعاش مواردها الطبيعية بأهمية كبيرة حتى أنه أصبح هدفا لصراع تاريخي يخوضه شعبنا.

أود أن أذكر بعض النتائج فيما يتعلق بقضايا اجتماعية وبعض التغييرات العميقة في الديمقراطية التي حدثت بمشاركة العمال في مختلف القطاعات الاجتماعية. ومع ذلك، توجد مؤامرة مستمرة من جانب مجموعات صغيرة ضد عملية التغيير هذه، وإني على يقين من أنه خلال الأيام القليلة الماضية تمكّن العالم من استيعاب هذا الأمر. وأريد أن يكون معلوما أنه منذ اليوم الأول لحكومي، ما فتئت بعض الأحزاب المحافظة التي تؤيد الاستعمار تحاول إضعافنا واستنزافنا. وقد طالبت هذه الأحزاب في العام الماضي بإجراء استفتاء على إقالة الرئيس. وقد تقبلت ذلك بهدوء، وعضوا عن إقالي، قام الشعب البوليفي بإقالة بعض المحافظين وبعض المعارضين، وحصلت على تأييد ٦٧ في المائة من الشعب في الاستفتاء الذي جرى بشأن الإقالة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

أود أن أشير إلى شيء مهم اعتاد أسلافنا أن يرددوه - أي قادتنا الذين حاربوا من أجل السيطرة على أرضنا، مثل طوباك كاتاري. في عام ١٧٤١، تم تفتيتنا بالغزو الإسباني. وقال قائدنا، قبل تأسيس بوليفيا وقبل وفاته، "إني سأموت ولكنني سأبعث من جديد في صورة الملايين من أفراد الشعب". ولأول مرة، يحصل رئيس لجمهورية بوليفيا على أكثر من مليوني صوت. لذلك فقد تحققت مقولة طوباك كاتاري، قائد أسلافنا. وكان ذلك

**خطاب السيد إيفو موراليس آيما، رئيس جمهورية بوليفيا**  
الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوليفيا.

اصطحب السيد إيفو موراليس آيما، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس آيما، رئيس جمهورية بوليفيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس موراليس آيما (تكلم بالإسبانية):** تعقد الجمعية العامة هذه الجلسة في وقت تتمرد فيه شعوب في مختلف أنحاء العالم، تتمرد ضد الفقر والعوز، وضد الآثار المترتبة على تغيير المناخ، وضد سياسات الخصخصة التي تسببت في الأزمة المالية.

أود أن أخبر الجمعية أننا شهدنا في بوليفيا، في السنوات الأخيرة، انتفاضات كبيرة لشعبنا، وحركات اجتماعية امتدت من الريف إلى المدن، لعمال ومزارعين من الشعوب الأصلية يشككون في النماذج والنظم الاقتصادية التي تعمل ببساطة على خصخصة الموارد الطبيعية ونهب موارد البلد بشكل مطرد. إن خصخصة الخدمات الأساسية والسياسات التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تحل أي شيء بالنسبة لغالبية البوليفيين. لقد تبوأ الرئاسة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ نتيجة ذلك الكفاح الذي خاضته الحركات الاجتماعية، والذي واكبه العمل والكفاح الاجتماعي المستمران من جانب الرفاق والأشقاء البوليفيين الذين سعوا من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وبقليل من الخبرة يمكنني القول إنه في أثناء فترة الستين والنصف سنة التي مرت على حكومي قمنا بتأميم الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، ويشهد الاقتصاد تغييرات

المتحدة الذي أذان الإرهاب. وفي بوليفيا، تقوم الجماعات اليمينية بإشعال النار في أنابيب النفط وتعطيل مضخات تصدير الغاز إلى البرازيل والأرجنتين، ولكن سفارة الولايات المتحدة لا تدين مثل تلك الأعمال الإرهابية.

وليس من الصعب أن نتصور أنه لو قامت حركة اجتماعية بالسطو على ثروات البلد الوطنية، فإن سفير الولايات المتحدة سيدين ويشجب ويرفض تلك العملية. وأود أن أستمع إلى ممثلي حكومة الولايات المتحدة وهم يشجبون تلك الأعمال الإرهابية. وبطبيعة الحال، يدرك الإغرابيون أن الولايات المتحدة حليفهم. وهي لذلك لن تدينهم. وكان سفير الولايات المتحدة بشكل واضح العنصر الإنساني الرئيسي الذي تآمر ضد حكومة الولايات المتحدة. وأذكر تماما العام ٢٠٠٢، حينما كنت برلمانيا. وبناء على تعليمات سفارة الولايات المتحدة طُردت من البرلمان، واتهمت بالاتجار بالمخدرات وبأبي كنت قاتلا. وفي عام ٢٠٠٢، وضعت الولايات المتحدة برنامجا للحكومة عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بغية تعزيز الأحزاب السياسية المحافظة وكبح حركة التحرر السياسي المتعاضمة، وهي حركة من أجل سيادة شعبنا، وحركة قصد منها وضع حد للظلم والسعي إلى تحقيق المساواة لبوليفيين.

وأذكر أيضا - وبعض المشاركين قد لا يذكرون ذلك جيدا - أنه في عام ٢٠٠٢، عندما دعيت للمرة الأولى أن أكون مرشحا للرئاسة، قال سفير الولايات المتحدة: "لا تصوتوا لإيفو موراليس. وإذا صوتم لإيفو موراليس فلن تكون هناك مساعدات دولية أو تعاون دولي"، وهو بذلك بث الخوف في نفوس الشعب البوليفي. ولم يتوقفوا عند هذا الحد. فقد قالوا أيضا "إيفو موراليس هو بن لادن الأنديز، وهؤلاء المزارعون هم طالبان". وعليه، فإن من يقف أمام الجمعية العامة هو بن لادن الأنديز الذي يمثل طالبان، وهي

جزءا من عملية تغيير في الديمقراطية، بوعي من الشعب البوليفي.

وبعد ١٣ و ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، بدأت تلك المجموعة الصغيرة من المجموعات المحافظة تنظم انقلابا بواسطة أفراد السلطات البلدية والمحافظين ضد الحكومة والدولة. وأقدم سردا سريعا لبعض تلك الأحداث. في ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، عُقد اجتماع من جانب ما يسمى لجنة التنسيق الوطنية اليمينية، التي حاولت منع السلطات الوطنية من الوصول إلى أربعة من مناطق البلد. وهاجمت مركز قيادة الشرطة الوطنية، ووقع هجوم على القائد المساعد للشرطة. ووضعت حواجز طرق في أربعة مناطق لقطع إمدادات الغذاء عن السكان. وحوصرت منشآت النفط. وشن هجوم عام على المؤسسات، وتم الاستيلاء على ٧٥ من المكاتب الحكومية في أربع إدارات. وأسكتت محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية، ولا سيما محطات الإذاعة المحلية. كما استولت تلك المجموعات على المطارات.

وأذكر، عندما كنت صبييا، أن الانقلابات العسكرية الدكتاتورية تبدأ بالاستيلاء على محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية. والتاريخ يعيد نفسه، ولكن بفضل ضمير الشعب البوليفي تم إلحاق الهزيمة بهذا الانقلاب المدني في بوليفيا. وبفضل مشاركة الدول التي يجمعها الآن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، دحرت محاولة الانقلاب المدني هذه.

وهنا، أود أن أقول شيئا. وأنا على يقين أن بعض المشاركين ينتظرون مني أن أخبرهم لماذا طردنا سفير الولايات المتحدة. لقد رفضت كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية محاولة الانقلاب المدني، ولكن حكومة الولايات المتحدة لم تفعل ذلك كما أنها لم تشجب تلك الأعمال الإرهابية. وفي هذا الصباح استمعت إلى بيان رئيس الولايات



الشباب التابعين لمجموعات السلام في الولايات المتحدة للقيام بأنشطة التجسس على مسؤولين في حكومتي كوبا وفنزويلا. وهم يعملون سرا ضد حكومة بوليفيا، وبالتالي ينتهكون الحقوق الدستورية لمواطني الولايات المتحدة الذي يأتون إلى بوليفيا بمنح دراسية.

وأود أن أشير إلى أن المرء عندما يعمل من أجل المساواة والعدل الاجتماعي، فإنه يتعرض للاضطهاد والتآمر من بعض المجموعات. وهذه المجموعات ليست مهتمة بالمساواة الإنسانية. ومن الواضح أن هذا يمثل كفاحا تاريخيا من أجل شعبنا وأنه ليس أمرا جديدا. ويمكننا أن نتكلم عن الاقتصاد، أو عن تكلفة الفضة، بوصفها سلعة أساسية صناعية، ولكن ما نتكلم عنه هو الصراع بين الأغنياء والفقراء. وهو الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية. وهذا الصراع التاريخي يستأنف الآن، ولكنني أشعر أن هذه المعارك هي انتفاضات وحركات تمرد للشعوب ضد نموذج اقتصادي، أي ضد النظام الرأسمالي. وإذا لم نفهم أن الرأسمالية تدمر البشرية، فإنني على يقين حينئذ أننا - وأرجو ألا يشعر أحد بالضيق - لن نتمكن من حل مشاكل الحياة ومشاكل الكوكب الأرضي ومشاكل البشرية.

إنني لا أقدم أحدا بأنه متواطئ مع الرأسمالية. ولكنني منذ النضال الاجتماعي والعمالي إلى النضال الانتخابي، ومن منظم إلى رئيس، أصبحت على وعي تام بأن الرأسمالية هي العدو اللدود للبشرية. وكما قلت بكل إخلاص قبل بضعة أيام، خلال جولة في بلدي، فقد ترعرعت وسط حركات اجتماعية وبين العمال والفلاحين والشعوب الأصلية. وقبل ما يزيد على ٥٠٠ عام، حارب أجدادنا الاستعمار والإمبريالية، ولذلك، فإنني اليوم مناهض للاستعمار. ولن يثنيني أحد عن هذا الموقف. فإذا أحببني الناس، فإنهم يحبوني كثيرا، وإذا لم يحبوني، فليكن. وما يتعرض له العالم ليس عادلا.

حركة المزارعين الأصليين التي خاضت كفاحا تاريخيا من أجل مطالبها.

وهناك اتهامات كثيرة من هذا النوع. فعندما تسلمنا السلطة، وجدنا مكتبا لوكالات المخابرات المركزية في قصر الحكومة. وعقب اكتشافه، لم نجد صعوبة في التخلص منه لأننا لم نكن بحاجة إلى مكتب لوكالة المخابرات المركزية في القصر. ومن الواضح أنهم كانوا يديرون العمليات من هناك. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٤، أرادوا إجبار الكونغرس الوطني على منح حصانة دبلوماسية لمدينين ولأعضاء في القوات العسكرية البوليفية. وبطبيعة الحال، رفضنا ذلك الطلب بفضل التماسك الاجتماعي الذي تتمتع به. وفي عام ٢٠٠٥، شرعوا بتفكيك القذائف العسكرية، بالإضافة إلى بعض مراكز القيادة، وبطبيعة الحال، الإدارة التي كانت قائمة هناك في ذلك الوقت.

إن تفكيك القوة العسكرية خيانة عظمى، وليس من الممكن أن تقوم القيادة الجنوبية للقوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة بممارسة مثل تلك السياسة. ولكنهم حاولوا باستمرار السيطرة على بعض أعضاء القوات العسكرية. فمثلا، في ظل الحكومات السابقة شكلوا قوة خاصة لمكافحة الإرهاب، القوة ١٠، وفي مرحلة ما أبلغني ممثلهم بأنهم خلال العام ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٤ كانوا مستعدين لقتل قادة عمالين أو سياسيين عارضوا الرأسمالية والاستعمار.

وعندما عينت قائدا، قوبل بالنقض من سفارة الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، لن نسمح بالمزيد من هذا النقض. وفي العام الماضي، استُحضرت إلى بلدي بطريقة غير شرعية ذخائر خاصة بالأسلحة النارية بتحريض من قائد المجموعة العسكرية للولايات المتحدة، العقيد كامبيل. وقد أبلغنا أن تلك كانت قذائف لأغراض التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يستخدمون على نحو غير قانوني الطلاب

ولا تفرض فيه نماذج اقتصادية من شأنها أن تلحق ضررا كبيرا بالبلدان أو القارات أو العالم برمته.

وأود القول إننا بدأنا العمل بشأن اقتراح بعنوان ”الوصايا العشر لإنقاذ كوكب الأرض والبشرية وكل الحياة“. وآمل أن يوزع زملائي الوثيقة، وأنها بمشاركة الجميع ستساعدنا في إنقاذ الكوكب والبشرية وكل الحياة. وفي مقدمة المواضيع التي نطرحها هنا، كيف يمكننا أن نضع حدا للرأسمالية. فأينما وجدت الرأسمالية وجد الاستغلال. وأينما وجدت الرأسمالية وجد نهب مواردنا الطبيعية. وهذا هو ما رأيناه وما عانينا منه.

والموضوع الثاني هو أننا يجب أن نشجب الحرب. وكما يعلم الجميع، نحن نعمل جاهدين لإعادة بوليفيا إلى مسارها الصحيح من خلال إعداد دستور جديد. وفي ذلك الدستور السياسي الجديد لدولة بوليفيا، تتعهد الدولة وبتعهد الشعب في بوليفيا، للمرة الأولى، بعدم بدء الحرب إطلاقا. وهذا لا يعني التخلي عن الدفاع عن أنفسنا. إنني لا أؤمن بالحرب.

وإذ نتكلم عن الحرب، فيأني على يقين من أن الشعوب لا تريد الحروب. وهي لا تريد التدخل العسكري لأي بلد في أي جزء من العالم. وفي دستورنا السياسي الجديد لدولة بوليفيا، سنؤكد على أن بوليفيا ينبغي ألا تقبل بوجود أي قاعدة عسكرية لأي بلد في العالم على أراضيها. وبهذه الطريقة سوف نؤكد على كرامتنا وندافع عن سيادة بوليفيا والشعوب الأخرى. وقد اقترحت بكل احترام على شعب وحكومة الولايات المتحدة أن من الأفضل سحب القوات العسكرية من العراق وأفغانستان ومن أجزاء أخرى من العالم في أقرب وقت ممكن. وإن لم يفعلوا ذلك، فإن الشعوب ذاتها سوف تطردهم لأن سياسة التدخل والحرب لا تقدم حلا من أجل الحياة والبشرية.

لقد قيل الكثير عن تغير المناخ، والفيضانات، وكيف فقدت جبالنا ما كان يكسوها من ثلوج. وإذا ما واصلنا السير على هذا الطريق، فإننا سنكون مسؤولين عن تدمير الكوكب الأرضي، وبالتالي عن تدمير البشرية.

وقد استمعت إلى بيانات جيدة من رؤساء آخرين يشاركون في هذه المناقشة، وتعلمت منها الكثير، ولكن يؤسفني القول إنه لا يكفي أن نعرض المشاكل ما لم نقدم لها حلولا. وأود القول إن بعض القوائم السوداء قد وضعت لمعاقبة بعض الحكومات.

ومن الصعب أن نتصور ألا تدان تلك المجموعات الإرهابية، في حين تسحب من الحكومة الوطنية شهادة أهليتها لافتراض تطورها في الاتجار بالمخدرات. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، فإن بعض البلدان قد توسعت في زراعة الكوكا ولكن شهادات أهليتها لم تسحب لأنها مؤيدة للرأسمالية. وتلك البلدان التي تدعم مكافحة المخدرات من خلال تقليص زراعة الكوكا، لم نقل لها إنه لن يكون هناك كوكا، بل إنها حرة في زراعتها للكوكا لأن أوراق شجيراتهما تحتوي على منافع طبية وغذائية. وعندما أعلننا موقفنا الواضح ضد الاستعمار سحبت منا شهادة الأهلية. ولكنني متأكد تماما أن الأمر لا يتعلق بشهادة الأهلية أو عدمها، ولا يتعلق بكون البلدان إرهابية أو غير إرهابية.

إن السيد بوش، رئيس الولايات المتحدة، قد وجه إليّ مؤخرا رسالة كتب فيها ”إذا لم أكن صديقا، فأنا عدو“. ولست مهتما بأن أكون صديقا لرئيس الولايات المتحدة، ولكنني صديق لشعب الولايات المتحدة. وقد عقدت لقاءات عديدة مع ممثلي حركات اجتماعية في الولايات المتحدة، ونحن متفقون بشأن هجنا إزاء الحياة والبشرية. ولذلك، يجب أن نضع حدا للقوائم السوداء. إننا نعيش في زمن لا توجد فيه إمبراطوريات أو هيمنة،

في ظل المساواة، والتضامن والتكامل، وإزالة أوجه عدم المساواة بين الأسر والفوارق المتأصلة بين البلدان والقارات. وعندما نحاول أن نعيش حياة أفضل، فإن كل ما نفعله في بعض الأحيان هو أن نصبح أكثر أنانية وطموحا. إننا لا نفكر إطلاقا في إطار الأسرة الأكبر، وهي بوليفيا بالنسبة لنا، كل بوليفيا.

إن كفاح الشعوب من أجل الديمقراطية وإعادة إرساء سيادة القانون يتكرر حاليا في بوليفيا. وفي الماضي، تمكنت الحركات الاجتماعية العظيمة، التي قادها المزارعون من السكان الأصليين، من إسقاط الديكتاتوريات. وفي الآونة الأخيرة، نجحت تلك الحركات في هزيمة محاولة انقلاب في بوليفيا، ونحن نشيد بها. وقد أبلغنا للتو بأن الحركات الاجتماعية تعبئ نفسها بحكمة وتسعى إلى السلام، وتطالب بمعايير جديدة لضمان المساواة لجميع البوليفيين.

وفي الختام، أود تأكيد اقتناعي بأن ضمير الشعب وحده هو القادر على هزيمة مصالح بعض المجموعات ودحر إمبريالية الولايات المتحدة. وقد استمعت هذا الصباح إلى بعض الزعماء وهم يدعون إلى السلام في ظل شكل من أشكال الرأسمالية المعتدلة والمنظمة. ولكنني لا أؤمن بذلك. فالسلام لا يمكن أن يسود إلا في ظل المساواة بين جميع البشر، ولا يمكن أن يسود السلام إلا عندما تحترم هويتنا وكرامة كل الشعوب.

إنني لا أعتقد أن السلام ممكن في ظل الرأسمالية مهما كانت معتدلة أو منظمة. وعلينا أن نعمل معا، وأن نشارك في كفاح شعوبنا من أجل المساواة. والحكومات والزعماء الذين يعملون مع شعوبهم هم وحدهم الذين يمكنهم تحقيق المساواة. وعندما نحقق المساواة سيسود السلام الاجتماعي في كل أنحاء العالم.

ويتعلق الموضوع الثالث باقتراح بشأن عالم خال من الإمبريالية والاستعمار. وفي العام الماضي، استمعت هنا إلى مناقشة حول موضوع هام بين عدد من رؤساء الدول. ويتعلق ذلك الموضوع بالمياه - المياه كحق لكل الكائنات الحية. واستمعنا كذلك إلى مناقشات بشأن الطاقة وأهمية أن تكون نظيفة وغير مضرّة للبيئة.

وإذ نتناول موضوع الطبيعة، فإن الشعوب الأصلية تملك تجربة العيش بوثام مع أمننا الأرض ومع الطبيعة. وأمننا الأرض ليست مركزا تجاريا أو سلعة. وبالتالي، فإن الكفاح التاريخي لشعوبنا كان من أجل الأرض، وهو يتكرر حاليا في بلدنا.

والموضوع التالي، كما قلت آنفا، يتعلق بأمننا الأرض في إطار الأمم المتحدة. وآمل أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار. وأود أن أشير أيضا إلى أن الدستور السياسي الجديد لبوليفيا يتضمن الوصايا العشر لإنقاذ البشرية والعالم.

وينبغي أن تكون الخدمات الأساسية حقا من حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون الماء والنور والاتصالات السلوكية واللاسلكية ملكية خاصة. وإذا كانت حقوق الإنسان، لا بد أن تكون خدمات عامة وألا تترك للقطاع الخاص. وبالتأكيد، لدينا خلافات كثيرة مع الشركات المتعددة الجنسية. والاستثمارات مهمة قطعاً، ولكننا في بوليفيا نحتاج إلى مستثمرين لا يملكون ثرواتنا من الطاقة والنفط بل شركاء لنا.

والموضوع التالي يتعلق بضرورة ألا نستهلك أكثر من حاجتنا وأن يوضع سلم أولويات للاستهلاك المحلي في إطار السيادة الغذائية. كما يتعين علينا أن نحترم تنوع الثقافات والاقتصادات.

ويتعلق الموضوع الأخير بما يعنيه أن نحيا حياة كريمة. وما هو المقصود بالحياة الكريمة. إن الحياة الكريمة هي العيش

بشكل سلبي على الفقراء في جميع أنحاء العالم. وهناك أزمات أخرى، لا تقل صعوبة، وهي التحديات التي يشكّلها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتخلف والفقر المدقع، وكذلك الحاجة إلى توطيد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا أن نعمل بصورة حاسمة وجماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية للتغلب على هذه التحديات.

لقد أصبحت حاليا الآثار المدمرة الناشئة عن تغير المناخ حقائق في جميع أنحاء العالم. وتعاني ناميبيا من الآثار السلبية لتغير المناخ. وكان للفيضانات والجفاف في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بعض الآثار المدمرة للغاية في الآونة الأخيرة. فلقد تركت في أعقابها محاصيل ضعيفة وخسائر في المواشي وتدهورا بيئيا وألحقت أضرارا بالبنية التحتية ودمرت وسائل العيش، وهكذا وضعت ضغطا شديدا على خططنا للاستثمار في مشاريع إنمائية جديدة.

إن ناميبيا ملتزمة بخارطة طريق بالي لاختتام المفاوضات بشأن نظام ما بعد كيوتو بحلول عام ٢٠٠٩. ونهيب بجميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو. بما في ذلك توفير رأس المال الفوري والكافي لصندوق التكيف. وستقوم ناميبيا بدورها في التحضير لمؤتمر كوبنهاغن.

نريد أن نساهم في العمل لإنجاح مؤتمر كوبنهاغن من حيث الوفاء بالالتزامات والتخفيف بدرجة كبيرة من الأثر والأدوات المالية لجهود التكيف في البلدان النامية والآليات لتشاطر التكنولوجيات الملائمة وتسخيرها.

إن ناميبيا بوصفها مستوردا صافيا للأغذية والوقود، تلقت ضربة قوية من الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية. وستكون هناك زيادات كارثية في حالات الفقر وسوء التغذية ووفيات الرضع في البلدان النامية إذا لم يتم

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب فخامة السيد إيفو موراليس آيما، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب فخامة السيد هيفيكويونييه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا**

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطُحِب السيد هيفيكويونييه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكويونييه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بوهامبا** (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأؤكد دعمنا للأولويات التي حددتها هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير ناميبيا لسلفكم، السيد سرجان كريم، على تركيز جدول أعمال الدورة الثانية والستين على مسائل في غاية الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء. وأود أن أشيد بالأمين العام، السيد بان - كي مون، على جهوده الدؤوبة في التصدي للمسائل التي تشكل تحديا للسلام والأمن والتنمية الاقتصادية.

تجتمع الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في وقت تستبد فيه أربع أزمات متداخلة بالاقتصاد العالمي. ويتبادر إلى ذهن الأزمة المالية في البلدان الصناعية، وأزمة الطاقة العالمية، والأثر المدمر لتغير المناخ وكذلك أزمة الغذاء التي أثرت

ونناشد أيضا نظام بریتون وودز والمؤسسات المالية الدولية الأخرى وضع آليات خاصة لتمكين البلدان المتوسطة الدخل من الوصول إلى الموارد المالية من أجل التنمية بشروط تساهلية. وقد طالب بذلك إعلان ويندهوك بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

وأفة الفقر من أخطر التحديات التي تواجه البشرية اليوم. وأرى أنه يمكن التغلب على الفقر في وجود الإرادة السياسية اللازمة. فلنعمل متحدين في المقصد على التصدي ليس لمظاهر الفقر فحسب، وإنما أيضا لأسبابه الكامنة، التي تعرض المجتمعات للخطر. ولنسخر ما يلزم من الموارد التكنولوجية والمالية وغيرها للقضاء على الآثار المنافية للإنسانية التي يخلفها الفقر على جميع أعضاء الأسرة البشرية.

إن السلام والأمن والعدالة الاجتماعية من الأهمية بمكان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولحل الصراعات. وفي هذا الصدد، يجب أن تلتزم جميع البلدان بتنفيذ السياسات التي تهض بالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، ضمانا لدوام السلام والأمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيك (جزر سليمان).

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وقّع الزعماء السياسيون في زيمبابوي اتفاقا لتقاسم السلطة يتوخون من ورائه إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلدهم. ونود أن نهنئ زعماء زيمبابوي على اجتياز هذه المرحلة الهامة وأن نعرب لهم عن أملنا في أن تضع هذا البلد الشقيق على الطريق المؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي. ونثني على جهود الوساطة التي قامت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بقيادة رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، الذي استثمر ما يتسم به من حنكة غير عادية وما لديه من وقت وطاقة في هذه

عكس مسار هذا التوجه. وهذا يستدعي استجابة حاسمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي حالتنا، قامت حكومة ناميبيا بإعفاء بعض المواد الغذائية الأساسية من ضريبة القيمة المضافة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومن شأن هذه التدخلات أن توفر للأسر شيئا من الغوث. لكن ما زالت هناك تحديات بعيدة المدى تتطلب اتخاذ سياسات ملائمة واستثمارات جديدة كبيرة لزيادة المحصول الزراعي والإنتاج الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وإذا لم نتحرك بسرعة، هناك خطر حقيقي سيشتمل في عكس مسار الإنجازات التي حققتها البلدان النامية في مجال التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية خلال السنوات الماضية.

وينبغي للجهود العالمية المبذولة لمعالجة أزمة الغذاء وأثر تغير المناخ والدفع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن تسير جنبا إلى جنب. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح الذي يدعو الجمعية العامة إلى عقد مناقشات مواضيعية حتى عام ٢٠١٥ للوقوف على النجاح المحرز والنكسات التي نواجهها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وهذا من شأنه أن يتيح لشركاء التنمية المتعاونين فرصة لتحديد مدى تنفيذ التزاماتهم. ومن ناحية أخرى، ينبغي للبلدان النامية أن تفي أيضا بالتزاماتها بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دعائم الحكم الرشيد ومحاربة الفساد.

وهناك حاجة إلى إرادة سياسية حقيقية، لا سيما عند البلدان المانحة، إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، ينبغي وضع نُظم تجارية ومالية مفتوحة ويمكن التنبؤ بها وغير تمييزية. وندعو إلى تكثيف تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية حسبما تم الاتفاق عليه في مونتيري في عام ٢٠٠٢.

التزام يجعل هذا المجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وقابلية للمساءلة. فمن المفارقات، ومن الظلم، ألا يكون لأفريقيا تمثيل دائم في مجلس الأمن. وتحدد ناميبيا إعرابها عن الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح المجلس، على النحو الذي أعرب عنه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وينبغي أن تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإصلاح دون مزيد من الإبطاء.

من واجبنا أن نكفل للأمم المتحدة البقاء على وفائها لطابعها العالمي الفريد وأن تصبح مصدرا للأمل في عالم أكثر أمنا وسلاما للأجيال الحالية والمقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد هيفيكيونييه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنن.

اصطُحِب السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس يايي** (تكلم بالفرنسية): أزجي إلى الرئيس تهنئة حارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وسوف يقدم بلدي بنن إسهامه المتواضع في أعمال هذه الدورة ويسعى جاهدا إلى تعزيز المثل العليا للميثاق، التي

العملية. ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتنفيذ هذا الاتفاق بتوفير المساعدة الاقتصادية والمالية والإنسانية. وندعو إلى رفع جميع الجزاءات التي فرضت على هذا البلد فورا.

ويساور وفدي القلق لبقاء مسألة الصحراء الغربية دون حل. ونؤيد المباحثات المباشرة الجارية بين الأطراف برعاية الأمين العام. كما ندعو إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تنص على إجراء استفتاء حر ونزيه في ذلك الإقليم. وتشعر ناميبيا بالقلق أيضا إزاء حالي الصراع في منطقة دارفور بالسودان وفي الصومال. ونحث الأطراف المعنية بمهذين الصراعين على العمل من أجل إيجاد سلام دائم.

ولشعب فلسطين حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير. ويساور ناميبيا القلق بشأن انعدام التقدم في المفاوضات المتعلقة بقضية فلسطين. وندعو إلى التنفيذ الفوري لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين وإلى إقامة دولة مستقلة لفلسطين تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

ويجدد وفدي النداء الذي وجهناه في عدة مناسبات في هذه الهيئة من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا دون شروط. فهذا الحصار ليس مخالفا للقانون الدولي فحسب، بل إن طابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية يعوق حرية التجارة والتنمية الاقتصادية. وندعو ناميبيا إلى تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار.

ولكي نتمكن من الاستجابة بفعالية للتحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها عصرنا، يجب أن نعجل بإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن تعمل الدول الأعضاء في إصرار على تعزيز منظماتنا وضممان تنفيذها لولايتها. غير أن هذه العملية لن تكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. وعلينا

ووضع إطار عام لاستراتيجية شاملة. وتشمل تلك الاستراتيجية اتخاذ خطوات فورية للتصدي لحالة الطوارئ، فضلا عن اتخاذ عدة تدابير متسقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل للمحافظة على السلام والاستقرار في الدول النامية المعرضة للخطر. وتلك هي البلدان الأكثر تضررا بأزمة الغذاء، التي تقوض جهود هذه البلدان لمكافحة الفقر والجوع.

إن الاستجابة للحالة الطارئة المتمثلة في أزمة الغذاء ينبغي ألا تؤدي بنا إلى التفاوض عن الجدول الزمني المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يعيى الموارد اللازمة لتصحيح التشوهات الخطيرة التي تكمن في صميم أزمة الغذاء. ويمكن تحسين أدائها في ذلك الصدد إذا تمكنت الدول الضعيفة من توجيه الاستثمارات اللازمة نحو إعادة إطلاق الإنتاج الزراعي في جميع أرجاء العالم بطريقة مستدامة.

وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى المحافظة على معدلات النمو المستمر التي يمكن أن تحقق الازدهار والتنمية البشرية المستدامة في الأجل الطويل. وعلينا أن نواصل العمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأن نحولها إلى واقع دائم.

وفي حالة الطوارئ هذه، ينبغي للأمم المتحدة ألا تدخر جهدا في مساعدة البلدان التي تمر بصعوبات على كفالة بقاء الشرائح المهددة والضعيفة من السكان، التي يتهدها خطر الهلاك جوعا إذا لم يهب أحد لمساعدتها.

ولذلك، آن الأوان للتعبير بشكل ملموس عن الحق في الغذاء. ومن غير المقبول أن يظل الجوع آفة تعاني منها البشرية في القرن الحادي والعشرين. وفي الأجل القصير، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في أقل البلدان نموا. وينبغي أن تمكن جهودنا من تفعيل الإمكانيات

يؤكد بلدي هنا مرة ثانية التزامه الكامل بها. وقد سعى سلفه خلال فترة ولايته من أجل إيجاد حلول مثالية للتحديات الكبرى التي تواجه البشرية. ونعرب عن تقديرنا له على ما قدمه للمجتمع الدولي من خدمة طيبة وعمل صادق.

وأود أيضا أن أثنى على الجهود الدؤوبة والمتسمة بالإصرار التي يبذلها الأمين العام، الذي يدرك حجم الأزمات الخطيرة التي هزت العالم على مدى العام المنصرم. وبفضل إقدامه على مبادرات جريئة لتعزيز التعاون الدولي، تمكن من إحياء فضيلة تعددية الأطراف بوصفها خير طريقة لإدارة شؤون العالم ضمن إطار شامل وتشاركي يبرز الطابع الفريد لعالمنا والمسؤولية المشتركة للجنس البشري عن صون التوازنات الأساسية التي يتوقف عليها بقاؤه على ظهر الأرض ودوام الغلاف الجوي.

وقد ركزنا اهتمامنا في عام ٢٠٠٧ على تغير المناخ، استجابة للإنذار الذي وجهته الدوائر العلمية، وذلك بوصفه مشكلة عالمية تؤثر على البيئة في كوكبنا، وتنطوي على احتمالات غير ودية مطلقا بالنسبة لمستقبل البشر وعلى نتائج تظهر بجلاء في حياتنا اليومية. وتتكشف إزاء هذه الخلفية الأزمات الرئيسيتان اللتان حاولنا احتواءهما لعدة أشهر. وأزمات الطاقة والغذاء، وكتلتهما مدرجتان في جدول أعمالنا، هما من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم في التاريخ الحديث. وتمثل الأزمات انتهاء ليقيننا السابق فيما يتعلق بتوفر الإمدادات الثابتة والدائمة من الطاقة والغذاء لشعوبنا.

وأبدى الأمين العام قيادة متميزة بقرع جرس الإنذار وتحذيرنا من مخاطر الاستجابات المتعجلة وغير القادرة على البقاء التي يمكن أن تؤدي إلى الذعر وتزيد من تفاقم الحالة. ومكّن مؤتمر روما الذي نُظم برعاية منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من إجراء تقييم شامل لتعقد الأزمة

ونظراً لأن الميكنة وحدها لا يمكن أن تحرز النتائج المتوقعة بدون تنظيم الموارد المائية، فإننا ننظر في وضع برنامج لترشيد إدارة المياه بغية تحسين استخدام ذلك المورد مع المحافظة عليه للمستقبل. ويتمثل الهدف في تشجيع الزراعة المروية، بالدرجة الأولى ببناء سدود الري في الوديان الواقعة في شمال بلدنا في إطار خطة إنمائية شاملة.

إن تدهور التربة والتحات الساحلي والآثار التراكمية للفيضانات المتكررة بسبب تغير المناخ التي تؤثر بشكل خطير على غرب أفريقيا برمتها تأتي ضمن العوامل الأساسية الكامنة وراء انخفاض الإنتاج الغذائي المحلي. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لجهود التوعية التي تبذلها أمانة اتفاقية مكافحة التصحر.

ولا بد أن تعمل آليات التمويل، بما في ذلك صندوق التكيف التابع للبنك الدولي، بشعور متزايد بالحاجة الملحة إلى تقديم المعونة إلى المناطق المتضررة. وينبغي أن تعمل هذه الآليات على النهوض بتنفيذ مشاريع تجدد التربة والزراعة المروية وإعادة تشجير الغابات بأنواع تزيد من توفر المواد الغذائية الأساسية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تشجيع التنوع في القطاع الزراعي، تعتزم حكومتي تشجيع زراعة المحاصيل المناسبة للوقود الأحيائي في الأراضي الحدية الصالحة للزراعة. ويتمثل الهدف في تخفيض الاعتماد على المركبات الهيدروكربونية، الذي أصبح أكثر حدة بعد الانخفاض الكبير في قدرات محطات توليد الطاقة الكهرومائية من جراء تغير المناخ، الأمر الذي أثر بشدة على النشاط الاقتصادي في بلدي خلال العامين الماضيين. وظلت تلك الصعوبات تتفاقم من جراء الارتفاع المذهل في أسعار النفط.

إن التخفيضات في الضرائب وإعانات الواردات التي لجأ إليها بلدي من أجل حماية القوة الشرائية لدفاعي

الخاملة للقدرات الإنتاجية المحلية بغية تنشيط الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا بد من معالجة المشاكل باتخاذ نهج متكامل يمكن من زيادة الإنتاج الزراعي إلى أقصى حد، فضلاً عن المحافظة على المحاصيل الغذائية وإيصالها إلى الأسواق وتوزيعها بغية تحسين الظروف المعيشية لأضعف فئات السكان، الذين لا بد من كفالة رفاههم بشكل أكثر فعالية. وفي الأجلين المتوسط والطويل، علينا أن نراجع سياسات الاستثمار الزراعي بغية إعادة التوازن بين المحاصيل النقدية والإنتاج الغذائي، بحيث نكفل الأمن الغذائي للدول مع مراعاة السمات الثقافية الخاصة.

وإجمالاً، تظهر هذه الأزمة أن البشرية غير مهيأة جيداً لإدارة آثار حالات الطوارئ لدى تكشفها. وهذا يثبت أننا لا نقوم بالعمل الكافي للمستقبل وأنا معروضون لكل الآفات. ولذلك السبب، فإن الاقتراح الذي قدمته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية من أجل زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من ٣ إلى ١٠ في المائة يشكل نهجاً استراتيجياً ينبغي تنفيذه بالإرادة السياسية المشتركة التي تتناسب مع حجم المشكلة. وأود أن أشيد بالبلدان التي قطعت على نفسها بالفعل التزامات بتوفير موارد إضافية في ذلك الصدد.

إن بنن تتضرر بشدة جراء أزمة الغذاء، ولكننا ملتزمون بقوة بإجراء الإصلاحات اللازمة. وتحقيقاً لتلك الغاية، بدأ بلدي، في عام ٢٠٠٦، برنامجاً وطنياً لتحديث الزراعة بغية معالجة التشوهات الحادة. فقد ظلت الزراعة في بنن حتى الآن تتسم بوجود المزارع الأسرية الصغيرة الحجم وتقوم على أساس استخدام معدات عفا عليها الزمن. وبغية تغيير تلك الحالة، التي حصرت إنتاج الغذاء على زراعة الكفاف، بدأت حكومة بلدي قبل عام واحد برنامجاً للميكنة يستهدف تحسين قدرة القطاع الزراعي على المنافسة.



وعلى المستوى الوطني، أدمجنا إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية التي تقوم على أساس بلوغ تلك الأهداف كجزء من عملية تنمية مستدامة تركز على أمتنا وترتكز عليها وتهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، مما سيمكننا من تحقيق نجاح مستدام.

وإننا نرحب بمواصلة النظر في سبل تحسين فعالية المساعدة الإنمائية، ونأمل أن يمكننا ذلك من وضع رؤية متفق عليها حول أفضل طريقة ممكنة لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية، يكون هدفها النهائي، في نظرنا، هو تقليص التفاوتات المخزية التي ما زال يعانيها البشر.

ومن الواضح أن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي مسعيان سيسهمان في مشاركة أكثر فعالية وكفاءة لجميع الشعوب في إدارة شؤون العالم، لما فيه صالح الجيل الحالي والأجيال القادمة. وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي يتطلب تمثيلا متزايدا للدول النامية في الهيئات صانعة القرارات التابعة للمؤسسات المالية الدولية، كما يتطلب إعادة تحديد ولاياتها المؤسسية لكفالة استخدامها على أفضل وجه بهدف تعبئة الموارد لتنمية أقل البلدان نموا، مع الحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي.

ويتضمن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة أيضا إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره. ولقد بقي المجلس عالقًا، بغير أمل، رهينة للتناقضات الكامنة في العلاقات الدولية الحالية، بالرغم من الاعتراف بما له من أهمية أساسية لفعالية المنظمة. ويجب أن تُجرى المفاوضات الهادفة إلى ذلك بحس عال بالمسؤولية. يجب أن نكفل تمثيلا عادلا للدول الأعضاء في مجلس الأمن. وأشدد هنا على المطالب المشروعة لأفريقيا كما تم التعبير عنها في توافق آراء إزولويني، وذلك في إطار الإصلاح الذي يهدف إلى كفالة

الضرائب أحدثت أثرا سلبيا على المالية العامة. وتلك التدابير المؤقتة لا يمكن أن تستمر في الأجل الطويل.

وهذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبنن قدمت القرار ١٧١/٦٢، الذي اتخذته الجمعية العامة بغية إعلان السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان، التي تبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واقترح بلدي اتخاذ نهج جديد بغية أن يوضع الإنسان مرة أخرى في مركز جهود التنمية البشرية المستدامة. ويؤدي تعلم حقوق الإنسان إلى زيادة المطالبة بحقوق الإنسان، التي يُفترض أن يقدمها المجتمع. ومن واجب المجتمع الدولي أن يضمن هذه الحقوق. وناشد جميع الدول الأعضاء إعطاء مضمون حقيقي للسنة الدولية، تمثيلا مع الخصائص الوطنية للبلدان، فضلا عن اتخاذ جميع الخطوات التي تراها لازمة لتعزيز ملكية جميع الأشخاص في أرضها لحقوق الإنسان والتمتع بهذه الحقوق.

إن الأنشطة التي ستُنفذ خلال السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان ستوفر زحما إضافيا للجهود التي نبذلها لكفالة أن يشارك جميع المواطنين في الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في أفريقيا، حيث يشتد الخطر المتمثل في عدم بلوغ تلك الأهداف في الموعد المحدد.

ونحن نرحب بتوصيات الفريق التوجيهي لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وتتشرف بنن بأن تكون إحدى البلدان العشر التجريبية التي تم اختيارها. لقد بدأت بنن في إدماج مفهوم "متحدون في العمل" في إطار تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة وهي تتطلع إلى إدخالها في المجموعة الثانية من البلدان التجريبية لتنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. وسوف يمكننا ذلك من تطوير علاقات تفاعل بهدف تسريع إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

شفافية قرارات المجلس ومشروعيتها وفعاليتها المتزايدة أثناء قيامه بدوره الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين. وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة يعني أيضا التزاما أقوى من الدول الأعضاء باحترام الشرعية الدولية والوطنية.

وفي الختام، أود توجيه نداء عاجل إلى جميع الأطراف في الصراعات المسلحة المستمرة في مختلف النقاط الساخنة حول العالم، سواء في الشرق الأوسط أو في آسيا أو في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا، لاختيار طريق السلام والحوار واحترام قيم الديمقراطية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بنن على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطُحِب رئيس جمهورية بنن، السيد بوني يايي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.